



جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص : دراسات استراتيجية وأمنية
بعنوان:

دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

إعداد الطلبة:

إشراف الدكتورة:
قادري مليكة

إعداد الطالب:
- هائل زويير

أعضاء لجنة المناقشة.

اللقب والإسم	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
نموشي نسرين	أستاذ محاضر ب-	رئيسا
قادري مليكة	أستاذ محاضر أ-	مشرفا ومقررا
البار امين	أستاذ محاضر أ-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَغِيدِ



شكر وعرافان

أتقدم أولا وآخرا بالشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام المذكرة
ونتوجه بالشكر للأستاذة المشرفة الدكتورة قادري مليكة على إعطاءها

الارشادات اللازمة حتى يرى هذا العمل النور

وكذا الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

كما أتقدم إلى كافة طلبة واساتذة جامعة العربي التبسي بأخلص عبارات

الشكر والامتنان

ملخص الدراسة

سعيًا من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الديمقراطية التشاركية وتحديد أهميته ودوره في تعزيز وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث هدفنا إلى إبراز مفهوم كل من الديمقراطية التشاركية وإطارها القانوني وتحديد علاقتها بالتنمية المحلية، وتوضيح مختلف الآليات التي من خلالها يتم تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، معتمدين على المنهج الوصفي وتحليل المضمون في ذلك، حيث أشرنا إلى الجانب النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، وعلاقتها بحالة الجزائر، وقد خلصنا في الأخير إلى العديد من النتائج كان أهمها أن المجتمع المدني يعتبر من آليات الديمقراطية التشاركية التي تسعى من خلاله بتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، وأيضًا يعتبر المواطن محور ارتكاز في بناء ديمقراطية تشاركية، حيث يمثل من أسس منطلقاتها وأهم آلياتها التي من خلاله ترمو الديمقراطية التشاركية إلى تطبيق برامجها وتحميدها على أرض الواقع والسعي نحو تحقيق تنمية محلية، كما توصلنا أيضًا إلى أن الجزائر اهتمت بموضوع الديمقراطية التشاركية وتبنت كل أفكار الديمقراطية في مسار الإصلاح السياسي تتجلى فيه مقارنة سياسية واجتماعية تنموية عن طريق آليات معاصرة لتدابير الشؤون العامة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشراف المجتمعي في اتخاذ القرارات وتقديم المقترحات يؤدي ذلك بصفة آلية إلى تحقيق عملية تنموية. كما كرس المشرع الجزائري الديمقراطية التشاركية من خلال سنه لجملة من القوانين بغية إشراك كل من المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص لصنع القرار المحلي وفق إطار قانوني وسياسي عبر محطات مختلفة، وكذلك تبنت الجزائر بعض البرامج التنموية كآلية تفاعلية تمكينية وتكوينية على المستوى المحلي تتجسد من خلال الجماعات المحلية والإقليمية.

Abstract

Through this study, we sought to shed light on the issue of participatory democracy and determine its importance and role in promoting and achieving local development in Algeria, where our goal is to highlight the concept of participatory democracy and its legal framework and determine its relationship to local development, and to clarify the various mechanisms through which local development is activated in Algeria, relying on the descriptive approach and content analysis in this, where we referred to the theoretical and conceptual side of the study variables, and their relationship to the case of Algeria, and we concluded in the last many results, the most important of which was that civil society is one of the mechanisms of participatory democracy that seeks through it to activate local development in Algeria, and the citizen is also considered a focal point in building a participatory democracy, as it represents one of the foundations of its starting points and the most important mechanisms through which participatory democracy aims to implement its programs and embody them on the ground and strive towards achieving local development, and we also concluded that Algeria paid attention to the issue of participatory democracy and adopted all The ideas of democracy in the course of political reform are manifested in a political and social developmental approach through contemporary mechanisms to Conducting public affairs and achieving the largest possible degree of community involvement in making decisions and presenting proposals. This automatically leads to the achievement of a development process. The Algerian legislator also dedicated participatory democracy through its enactment of a set of laws in order to involve both citizens, civil society and the private sector in local decision-making according to a legal and political framework through various stations. and regional.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية

المطلب الثالث: طرق إرساء الديمقراطية التشاركية

المطلب الرابع: أهداف الديمقراطية التشاركية

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للتنمية المحلية

المطلب الثالث: خصائص ومعيقات التنمية المحلية

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المطلب الأول: الخصائص المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المطلب الثاني: الركائز والأهداف المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المطلب الثالث: التنمية المحلية في إطار مقارنة الديمقراطية التشاركية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

تمهيد:

المبحث الأول: المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام

المطلب الثاني: دعائم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الثاني: المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المطلب الأول: تمحور الديمقراطية التشاركية حول "المواطن"

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي/ الأفقي والتصاعدي لمقومات المواطنة.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية

خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد:

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الثاني: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: عوائق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر للارتقاء بالتنمية المحلية

المطلب الأول: اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي في الجزائر

المطلب الثاني: المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي

المطلب الثالث: القطاع الخاص وتكريس الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية على الجماعات المحلية بالجزائر

المطلب الثاني: برنامج كابدال لتحسيد التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للديمقراطية التشاركية في الجزائر

خلاصة الفصل

المقدمة

عند الحديث عن الديمقراطية ينحصر بدرجة كبيرة في البداية عن المجال السياسي الذي يعتبر حيزًا محوريًا لها في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية، فالديمقراطية لم تستقر على مفهوم واحد من خلال التطور الحاصل في البيئة الداخلية والأنظمة الديمقراطية، وهذا ما يؤدي إلى توجهات سياسية مختلفة يتنها مختلف المنظرين في المجال قصد تقديم رؤية منطقية وبناء استراتيجيات تنعكس على المستوى المحلي بالاضطلاع في مهمة تحقيق الديمقراطية التشاركية ومن خلالها تحقيق التنمية المحلية، وبطبيعة الحال فإن الأنظمة السياسية في العادة تتأسس لتحقيق وظائف وأهداف معينة يختلف العلماء والمراقبون السياسيون حولها، كما يختلفون حول كيفية تصنيفها، وشروط قيامها وتعزيزها.

إن النظام السياسي الديمقراطي هو ذلك النظام القائم على مجموعة من التفاعلات التي يمكن إيجادها في المجتمعات المستقلة من خلال التركيبة الخاصة به، فالنظام الديمقراطي هو نظام يتمتع ويتصف بالشرعية والتكامل والتكيف.

تعتبر الديمقراطية التشاركية نمط من أنماط الديمقراطيات المختلفة لما تحمله من ميزة وخاصة نجعلها مختلفة عن باقي الأنماط الأخرى، كون أن الدول تنتهجها لتحسيد وتكريس الديمقراطية في صورتها العامة، وكذلك تعمل على تغطية جوانب العجز والقصور التي أفرزتها الديمقراطيات السابقة. وتعني الديمقراطية التشاركية تلك الوسيلة التي تعطي اختيارات ومقترحات للحكومة أو للنظام السياسي وذلك من خلال اشراك كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسات العامة الخاصة بتدبير الشأن العام المحلي، وتسعى الديمقراطية التشاركية لأخذ مكانتها في الساحة النظرية والممارساتية في العصر الحالي، حيث تدعم بناء الدول بالارتكاز على أسس وآليات تسمح للجميع بالمساهمة في ذلك.

وترتبط الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية في العمل المحلي التنموي اللذان يسعيان لإنجازه وتحقيقه، ويتم هذا بإشراف الجهات الرسمية التي تمتلك القدرة في تسيير المجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص عن طريق الرقابة التي تمارسها الدولة على الوحدات في عملية تشاركية تفاعلية قصد تحقيق أهداف تعاونية مشتركة. إن من أهم التحديات التي تواجهها الأنظمة الديمقراطية في عصرنا الحالي التنمية المحلية، التي عرفت تحولات وتغيرات جذرية خلال العقود الماضية التي تتصل بتحسين جودة الحياة وتغيير الاهتمام بالجوانب المادية والانتقال إلى الجوانب الاجتماعية ليصل إلى الجانب الإنساني والسياسي، فالتنمية المحلية هي تلك الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية والأحوال المرغوبة فيها المراد تحقيقها في مختلف المجالات عن طريق عمليات مدروسة ومهيكلية، حيث تمنح القدرة على الوقوف في وجه أي مشكلة تتعرض لها خاصة في المجتمع.

إن موضوع تجسيد الديمقراطية التشاركية في هياكل الدولة العامة والجماعات المحلية والاقليمية لاقت اهتماما من قبل الباحثين والدارسين في الجزائر لما لها من خاصية جذب لكل أنظمة الحكم الديمقراطية، فهي تتكيف وتتعايش مع تغيرات كبيرة وكثيرة، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على تكريس الديمقراطية التشاركية في منظومتها القانونية والعمل على تفعيلها ضمن نظام سياسي خاص بها بهدف اشراك المواطن والمجتمع المدني في رسم السياسات العامة المحلية وتوزيع دورهما في صنع القرار ومحاولة اشراكهم في السياسة العامة المحلية.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لإيضاح أهم آليات الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في

الجزائر.

*أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن موضوع الديمقراطية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر أصبح له مكانة كبيرة في أوساط الطبقة العلمية الأكاديمية وكذا الإطار العملي الممارساتي

*الأهمية العلمية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين الحلول المراد منها تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال إشراك جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية من مجتمع مدني ومواطنين وقطاع خاص لتسيير الشؤون العامة وإعطاء مقترحات للسلطة ضمن عملية تفاعلية تشاركية

*الأهمية العملية:

تكمن في ما مدى تكيف وتعايش النظام السياسي الجزائري مع الديمقراطية التشاركية وتطبيقها على المستوى المحلي من خلال اعتماد على آلياتها وخصائصها وتطبيقها على أرض الواقع من أجل تدبير الشأن العام المحلي مما يؤدي ذلك إلى تحقيق تنمية محلية متكاملة.

*أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف نذكر من بينها:

- ابراز مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وتحديد العلاقة بينهما

توضيح آليات الديمقراطية التشاركية التي من خلالها يتم تفعيل التنمية المحلية

معرفة الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية ودرجة اعتمادها في النظام السياسي الجزائري

استشراف الآفاق المستقبلية لترقية الديمقراطية التشاركية في الجزائر

*أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع له أسباب متعددة ومتنوعة فمنها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي.

*الأسباب الذاتية:

- البحث العلمي لا يخلو من الأسباب الذاتية والميولات الشخصية التي تدفع الباحث إلى انجازه وهذا ما دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع كونه يندرج ضمن الدراسات السياسية التي تحظى باهتمامنا وكذلك معالجته لمعرفة واقع وتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر
- الرغبة في البحث في الموضوع ومعرفة اهمية ومدى تطبيقه على المستوى المحلي.
- الرغبة في تقديم مستجدات جديدة للموضوع والوقوف على أهم مستجداته.

*الأسباب الموضوعية:

- شكل في السنوات الاخيرة موضوع الديمقراطية التشاركية أهمية بالغة ومدى إمكانية تطبيقها وتجسيد آليات تفعيلها وترسيخ الفكر التشاركي، وأخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا لدى الدارسين والباحثين من خلال تيزه بالمشاركة وكذلك تأثيره على التنمية المحلية، باعتباره يهتم بالشأن العام المحلي.
- محاولة التعرف على آليات الديمقراطية التشاركية التي تفعّلها من أجل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
- موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية المحلية يحتل أهمية بالغة لدى المختصين والدارسين في العلوم السياسية، لذا سنحاول تحديد دورها في تحقيق التنمية المحلية

*إشكالية الدراسة:

وبالنظر إلى الأهمية البالغة للديمقراطية التشاركية والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية، ارتأينا إلى صياغة الاشكال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

- كيف يمكن أن تساهم الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر؟

*الأسئلة الفرعية:

- ماذا يقصد بالديمقراطية التشاركية؟ وما خصائصها وأهدافها؟
- ماذا يقصد بالتنمية المحلية؟ وما خصائصها وأهدافها؟
- فيما يتمثل دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية؟ وماهي الآليات التي تستخدمها الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟

***فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: كلما كان هناك تطبيق للديمقراطية التشاركية وتحسينها زاد ذلك من ترقية التنمية المحلية الشاملة

الفرضيات الفرعية:

- تعطي الديمقراطية التشاركية فرصة للفواعل غير الرسمية للإندماج في تسيير الشأن العام المحلي بصفة تشاركية محلية.
- تحقيق التنمية المحلية يرتبط بمدى تطبيق الديمقراطية التشاركية في نظام سياسي معين
- تلعب الديمقراطية التشاركية باعتمادها على جملة من الوسائل والآليات دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

***مناهج الدراسة:**

***المنهج الوصفي:** كونه المنهج المناسب لدراسة الجوانب النظرية للموضوع والاحاطة الشاملة بمتغيرات الدراسة، كما يتيح لنا هذا المنهج جمع المعلومات وتحديد اهم التعريفات والخصائص والعلاقة بين المتغيرات ومحاولة الربط بينها وتفسيرها

***المنهج التاريخي:** استخدمنا هذا المنهج من أجل تحديد نشأة الديمقراطية التشاركية وعرض المراحل التي مرت بها عبر فترات زمنية مختلفة

***المقرب القانوني:** لقد تم الاعتماد عليه لأن الدراسة تتعرض لمختلف القوانين والتشريعات التي تنظم الجماعات المحلية والاقليمية وكذا مختلف القوانين التي تضبط الديمقراطية التشاركية .

***الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى: موسومة ب: " دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع

الجزائري" رسالة ماجستير في الحقوق للباحث حمدي مريم، جامعة المسيلة، 2016

الدراسة الثانية: موسومة ب: " حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس"، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية، تخصص الادارة والتنمية المحلية للباحث:

هوشات رؤوف، جامعة باتنة 1، 2018/2017

الدراسة الثالثة: موسومة بـ: " التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق " . أطروحة دكتوراه للباحث: الزهير رجراج، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013
*صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع خاصة عند ربطها بالتجربة الجزائرية التي تعتبر حديثة النشأة ، فالمادة العلمية عبارة عن مقالات لمجموعة من الباحثين قامت بالدراسة النظرية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، إضافة إلى تشعب الموضوع وتناوله من طرف الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية وكل باحث يرى الموضوع من وجهة نظر خاصة الأمر الذي صعب الاحاطة بالموضوع.

*تبرير الخطة

قصد دراسة هذا الموضوع والاجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية التي سبق طرحها قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، تعرضنا في البداية إلى ماهية الديمقراطية التشاركية في المبحث الأول عن طريق أربعة مطالب، الأول بعنوان تعريف الديمقراطية التشاركية، أما الثاني فهو بعنوان نشأة الديمقراطية التشاركية، والثالث أهداف الديمقراطية التشاركية، وآلياتها في المطلب الرابع، أما المبحث الثاني فخصصناه للتنمية المحلية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مطالب، تناولنا في المطلب الأول مفهوم التنمية المحلية، وحددنا الأهداف الأساسية لها في المطلب الثاني، كما تطرقنا إلى خصائصها ومعيقاتها في المطلب الثالث. وفي المبحث الثالث من الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، قمنا بشرحه في ثلاثة مطالب، أما الأول فحددنا فيه الخصائص المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، الثاني تحدثنا عن الركائز والأهداف المشتركة بينهما، أما الثالث فكان بعنوان التنمية المحلية في إطار مقارنة الديمقراطية التشاركية.

في الفصل الثاني، تعرضنا إلى دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية، قسمناه إلى ثلاث مطالب: الأول عنوانه ب المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام أما الثاني فتطرقنا إلى دعائم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وفي المطلب الثالث مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، أما المبحث فكان بعنوان المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تحدثنا عن تمحور الديمقراطية التشاركية حول "المواطن" في المطلب الأول، والديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي/ الأفقي والتصاعدي لمقومات المواطنة. في المطلب الثاني. أما المبحث الثالث فكان بعنوان دور

القطاع الخاص في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي تحدثنا عن مفهوم القطاع الخاص في المطلب الأول، ودور القطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية في المطلب الثاني.

وفي الفصل الثالث والذي انطوى تحت عنوان: الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر، تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد الديمقراطية التشاركية في الجزائر عبر ثلاثة مطالب؛ الأول ذكرنا فيه تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، أما الثاني فتطرقنا إلى تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، في حين أن المبحث الثاني خصصناه لموضع التنمية المحلية في الجزائر، بذكر متطلباتها في المطلب الأول وعوائقها في الثاني أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان آليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر للارتقاء بالتنمية المحلية، حيث كان عنوان المطلب الأول: اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي في الجزائر، والثاني: المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي، أما الثالث: القطاع الخاص وتكريس الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية.

وأخيرا في المبحث الرابع من الفصل الثالث فكان بعنوان: الديمقراطية التشاركية كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، قسمناه إلى ثلاثة مطالب، الأول: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية على الجماعات المحلية بالجزائر، والثاني: برنامج كابدال لتجسيد التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية، أما المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للديمقراطية التشاركية في الجزائر. وختمنا الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات وسرد المصادر والمراجع المعتمدة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية

المطلب الثالث: طرق إرساء الديمقراطية التشاركية

المطلب الرابع: أهداف الديمقراطية التشاركية

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للتنمية المحلية

المطلب الثالث: خصائص ومعيقات التنمية المحلية

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المطلب الأول: الخصائص المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المطلب الثاني: الركائز والأهداف المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المطلب الثالث: التنمية المحلية في إطار مقارنة الديمقراطية التشاركية

خلاصة الفصل الأول:

تمهيد:

ظهرت الديمقراطية التشاركية كمصطلح حديث تعبر عن رؤية جديدة نحو تطور الدول ورفيها وازدهارها، وأصبحت صورة من صور المناهج التي تنتهجها الدول الحديثة لتجسيد الأسس الديمقراطية في صورتها العامة، ومبادئ اشراك المواطن في صناعة واتخاذ القرار وتدير الشأن العام المحلي والتقريب بين الحاكم والمحكوم.

كما أن الأهمية المتزايدة للديمقراطية التشاركية تتعزز عبر تفعيل جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أصبحت تبوأ مكانة متميزة على الصعيد المحلي والإقليمي.

وفي ظل التغيرات التي حدثت مؤخرا في فضاء التنمية المحلية دفع الكثير من الباحثين إلى تكريس الأبحاث السياسية لدراسة هذا الموضوع.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية

ظهرت الديمقراطية التشاركية كشكل جديد للديمقراطية يحمل في طياته البعد المحلي التنموي كحجر أساس في إنجاحها، ويتجلى ذلك في اهتمامه بالمواطن ومشاركته الفعلية في صنع القرار على المستوى المحلي، حيث بدأت جذورها في الدول المتقدمة وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت تنتشر في باقي الدول الأخرى في ظل التغيير الحاصل على المستوى الدولي.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

حاول العديد من الباحثين تعريف الديمقراطية التشاركية وفقا لرؤيتهم للموضوع إلا أنهم يجمعون على أنها أهم آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقوم مدى تنفيذ هذه القرارات.¹

ويقدم الباحث " يحيى البوافي " تعريفا للديمقراطية التشاركية بقوله "هي عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن،

¹ - بوحية قوي، عصام بن الشيخ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغربية، دار الحمد للنشر و التوزيع عمان، ط1، 2015، ص53

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية. عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية".¹

كما حاول بعض الباحثين ضبط مفهومها على أنه مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيقها. إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة".²

و توقف عند هذا المفهوم الاستاذ الدكتور الامين شريط بقوله : "هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، وهي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك".³

كما تذهب الدكتورة غزلان سليمة إلى أن الديمقراطية التشاركية ليست فقط غاية حديثة لكن هي أيضا نوع مؤثر في إتخاذ القرار فكلما كان المواطن في أهلية التعبير و الإقتراح حول مستقبل الحي، كلما كان المجتمع في أهلية التصرف من أجل تحقيق غاياته، وكلما أخذ النظام السياسي بعين الإعتبار توقعات أعضائه كلما كان ذلك أسهل".⁴

¹ - صالح زباني، " تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وارساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسين بن بوعلي، 17 ديسمبر 2008 - الشلف، ص2.

² - صالح زباني، "المرجع السابق، ص2.

³ - الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق: ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية"، مجلة الوسيط، الجزائر: وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد: 06، 2008، ص. 46.

⁴ - غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص ص123-124.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

هي أيضا حسب بعض المهتمين عبارة عن عملية استشارة المواطنين واتخاذ القرارات والإسهام في مراقبة السياسات العمومية، أو هي عملية إشراك المواطنين في السياسات العمومية من حيث الاستشارة والمراقبة واتخاذ القرار¹.

ومنه يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية هي صياغة جديدة أو تحديث للديمقراطية، وتتمثل في إشراك كل مكونات المجتمع من مواطنين وفواعل رسمية وغير رسمية لرسم الشؤون العامة وصنع واتخاذ القرارات والامور التي تتعلق بهم من خلال مشاركة السلطة في مقترحات سواء قانونية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبصفة آلية تقوم السلطة بتنفيذها.

من خلال التعريف السابقة نستنتج مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الديمقراطية التشاركية نذكر ما يلي:²

✓ تلعب الديمقراطية التشاركية دورا كبيرا في فتح المجال نحو المجموعات السياسية في التكاتف والتعاون فيما بينها.

✓ يمكن اعتبار الديمقراطية التشاركية سبيلا نحو تعديل واصلاح النظام القائم في الدولة، لأنها تعزز الإحساس بالانتماء والمسؤولية لدى المواطنين نحو وطنهم بما يدفعهم إلى بذل قصار جهدهم من أجل إصلاح أوضاع البلاد.

✓ احترام مبدأ المشروعية، بحيث سيرى المواطنون أنهم جميعا سواسية أمام القانون ولا يشعرون بالتهميش وعدم المساواة مما يجعلهم يبذلون مجهودا أكبر من أجل بناء مجتمع متكامل ومتجانس.

✓ تسعى الديمقراطية التشاركية إلى بناء الدولة من القاعدة إلى الأعلى فهي تحاول تشجيع وإشراك المواطنين في صناعة القرارات وبناء السياسة العامة للبلاد.

✓ تسعى الديمقراطية التشاركية إلى المقاربة بين المواطنين وممثلهم، و المشاركة فيما بينهم في مناقشة جميع مشكلات المجتمع وإيجاد الحلول اللازمة لها.

✓ تعتمد الديمقراطية التشاركية على المجالس المنتخبة و التي تعد من بين الآليات الرئيسية التي تركز وتوسع من نطاق تفعيلها. تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها،

¹ - الشامي الأشهب يونس، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية العدد الثاني، 2010، ص140.

² - شيراز، حرز الله، خصائص الديمقراطية، عبر الرابط: www.arabsoforde;ocracy.org بتاريخ: 2021/03/16

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فالنخب التي يمكن أن تتباعد أو تتصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي والآلي في الديمقراطية الغير التشاركية، ويمكنها عن طريق التشارك أن تتعاون وتتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي التشاركي.

✓ احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التمهيش فالجميع يرى مجهوداته الخاصة ودوره في البناء المجتمعي؛

✓ الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح، فالفعالية مظهر بل شرط لكل عمل يراد له تحقيق أهدافه فهي عنصر قوي من عناصر الحكم الديمقراطي.

✓ تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي أنها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر به مباشرة.

✓ تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا؛

✓ تلعب المجالس المنتخبة دورا بارز في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية

✓ فتح المجال العام وإطلاق المزيد من الحريات لمختلف الفواعل وإشراكهم في اتخاذ القرارات.

✓ إيجاد شفافية أكثر وعدالة أكثر وسيادة للقانون ودون وجود رغبة حقيقية عند صانع القرار لتبني هذا القرار تبقى هذه الأخيرة حبرا على ورق.

من خلال الخصائص التي تم تقديمها، يتضح أن الديمقراطية التشاركية تتميز بعدم الإقصاء، وإعطاء الفرصة للمشاركة القائمة على الشرعية والمساواة في سياق من التفاعل والفاعلية، فهي تعتبر جوهر الانظمة الديمقراطية.

المطلب الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية

لقد تم الإجماع على أن بداية الديمقراطية كانت عند اليونان لكن هذا لا ينفي وجود إرهاصات لها عند المصريين القدماء والهنود، الصينيين والآشوريين في بلاد الرافدين، ومع ذلك فأبي حديث عن الديمقراطية التشاركية لا بد من ارجاعه لدولة المدينة أثينا واسبرطا وغيرها من الدول اليونانية، فأصل كلمة ديمقراطية هو DEMOCRATOS. الأول: DEMOS أي الشعب والثاني يعني السلطة وتعني حكم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الشعب إذا هو المدلول السياسي للديمقراطية. وهذا يتوافق واستخدام الاغريق للكلمة حين قصدوا بها ممارسة السلطة بواسطة عامة الشعب¹.

ما ميز الديمقراطية في عهدها اليوناني أنها كانت ديمقراطية أقلية ممتازة يستفيد منها المواطنون الأصليون الأحرار دون باقي أفراد الشعب. تعني الديمقراطية مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة السلطة، فهي السيادة الكاملة للشعب، وتعد الحرية والمساواة من أهم ركائزها، وبالعودة إلى النظم المختلفة الليبرالية والماركسية نجد أن إحداها تولى الأولوية للحرية والأخرى توليها للمساواة³، وحسب الفكر السياسي والقانوني فإن محاولة تعريف الديمقراطية أمر صعب، ذلك لكون أن الديمقراطية فكرة متغيرة بتغير الثقافات وهو راجع أيضا لعدة أسباب منها مرونة فكرة الديمقراطية و قابليتها للتغيير وذلك بتغير الظروف والأوضاع في المجتمع؛ كذلك بسبب اختلاف دلالات ومفاهيم عناصر فكرة الديمقراطية من زمن لآخر ومن دولة لأخرى، ضف إلى ذلك كون الديمقراطية بصفتها ايديولوجية مجسدة في مبادئ وقواعد ومواثيق تختلف عن الديمقراطية بصفتها ممارسة سلوك وأخلاق².

وهنا تبرز روح المناقشة والحوار الهادف وتبادل الآراء البناءة، وهذه التجربة الناجحة تم الأخذ بها في المجال السياسي، وخاصة على المستوى المحلي، وذلك باشتراك المواطن بصفة مباشرة وغير مباشرة، واقحامهم في مناقشة الشؤون والقضايا العامة، والتحاوور بخصوصها، واتخاذ القرارات السياسية، ويرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد في ممارسة الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي، والذي لم يعد يوفر للمواطنين المكانة اللائقة في الحياة السياسية سواء على المستوى المركزي أو اللامركزية، حيث توسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبلدان أمريكا اللاتينية خلال الستينيات. خصوصا الأرجنتين والبرازيل، التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة **مونتي اليغرا MONTE ALEGRA**؛ ثم شملت باقي البلدان الأوربية عموما كإنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية، وكذلك في ألمانيا في مدينة برلين

¹ - محمد أحمد اسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2010، ص53.

² - مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 140-141

بحيث تعددت تسمياتها فهناك من يسميها الديمقراطية المحلية، والبعض الآخر يطلق عليها الديمقراطية المحلية التشاركية، أو الديمقراطية الحوارية.¹

لقد برزت أزمة سياسية في عدد من الدول التي تتبنى الديمقراطية النيابية (أوروبا وأمريكا اللاتينية)، فقد أصبحت هذه الدول تعيش مشاكل سياسية واجتماعية نتيجة غياب حوار فعلي بين المواطنين وصانعي القرارات، ومما زاد الهوة بين الطرفين، وظهور الفساد بأوجه متعددة (سياسي، إداري وغيره)، مما أدى إلى ظهور ما يسمى اليوم بالديمقراطية التشاركية. وإذا ما أردنا أن نقوم بإعطاء ملخص تاريخي حول ظهور الديمقراطية التشاركية على المستوى العالمي ومن خلالها يتم استخلاص الدروس يمكن العودة إلى التجارب التالية:²

- في فرنسا والدول الأوروبية: يمكن القول أن جذور الديمقراطية التشاركية تعود إلى عاملين أساسيين: يتمثل الأول في ظهور ما اصطلح عليه "الصراعات الحضرية الجديدة" *nouveaux conflits urbains*، في سنوات الستينات والسبعينات (1960-1970)، عبر تصاعد قوى معارضة لمشاريع التهيئة والتجديد الحضري، وتنامي ظهور مسألة الضواحي، هذا ما أدى إلى ميلاد أشكال متعددة للديمقراطية التشاركية، مثل *Alma-Gare* في *Roubaix* بظهور تدابير بشأن الديمقراطية الحضرية وفي *Grenoble*، هذه التجارب عممت في فرنسا عبر سياسة المدينة *La politique de la ville*، سنوات الثمانينات. أما الثاني تنامي حالات تقنية القرارات السياسية، ليس فقط فيما يخص تهيئة الإقليم، والمحيط، أو التكنولوجيات الحديثة، وبالموازاة مع هذه التوجهات التقنية، أصبح المواطن أكثر تعلمًا، أكثر تكوينًا وأكثر رغبة في إعطاء كلمته حول رهانات مجتمعه الكبرى، فالمطالبة بالديمقراطية التشاركية هي استجابة لخطر عدم التواصل بين المواطن من جهة والمنتخب الذي أصبحت قراراته تقنية (كخبير أو حامل لمصالح).

- في بعض الدول النامية: لم يرتبط ظهور الديمقراطية التشاركية بغياب التواصل بين المواطن والمؤسسات العمومية، بقدر ما ارتبط بغياب أجهزة الدولة أو ما يسمى بالخدمة العمومية الفعلية. فالديمقراطية

¹ - ينظر: الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، العدد، 06، 2018، ص25.

² - بلهاري كريمة، "الديمقراطية التشاركية: مقاربة نظرية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 08، العدد 1، 2019، ص17-18.

التشاركية اتصلت ببعض أشكال الاتفاق على تسيير الخدمات العمومية)، وضمن أن السياسة والاستثمارات العمومية تستجيب لحاجات كل السكان، خاصة تلك الطبقات الفقيرة، وليست فقط استجابة للطبقات الاجتماعية الأكثر تميزاً، (طرحت هذه المشكلة في دول أمريكا اللاتينية وكمثال على ذلك، خلق ما يسمى "الموازنة التشاركية"، في مدينة برتو ألاغريزي البرازيل Porto Alegre، وكان الهدف هو الحفاظ على درجة من السيادة ونوع من الشراكة (بين السكان وبين البني الحكومية التقليدية).

ومن المظاهر الدالة على أهمية المكانة التي أصبحت تتبوؤها الديمقراطية التشاركية هي إقدام الاتحاد الأوروبي على تأسيس المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية، وهو عبارة عن شبكة متاحة للمدن والكيانات والجمعيات لتبادل الخبرات والتجارب حول الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، حيث تم إنشاء هذه الشبكة في إطار برنامج للمفوضية الأوروبية وذلك خدمة للتعاون المركزي، وكان تأسيسها رسمياً في نوفمبر 2001 أثناء المؤتمر السنوي الأول بمدينة برشلونة. كما أكد مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل يومي 08 و 09 مارس 2004 على أن الديمقراطية الأوروبية في أزمة وهي حصيلة يتقاسمها الكل، وأن الديمقراطية التشاركية هي الحل للأزمة وقيمة مضافة للاتحاد الأوروبي ويجب على الديمقراطية التشاركية أن تضح دماً جديداً للديمقراطية التمثيلية والتنمية مع باقي الشركاء¹.

المطلب الثالث: طرق إرساء الديمقراطية التشاركية

أولاً: المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية

عرف الأستاذ "جورج بيردو Georges burdeau" الأحزاب السياسية على أنها : تنظيم يضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولى الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة"².

¹ - محمد سمير عياد، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، مجلة أكاديميا، الجزائر، دار الكونز، العدد 20، 2014، ص61.

² - حسبية غارو ، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر من (1997-2007)، مذكرة ماجستير (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)، ص.24.

وعليه الأحزاب السياسية قناة للتعبير تنتمي إلى أدوات ووسائل التمثيل، فهي أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة¹.

حيث تقوم الأحزاب السياسية بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، وتفعيل المشاركة السياسية، من خلال الربط بين المواطن والسلطة، وفي فترة الانتخابات تقوم الأحزاب السياسية بواسطة وسائل الإعلام والمراكز الحزبية بعرض برامجها السياسية وتحسيس المواطنين بضرورة المشاركة في الانتخابات، وتقدم الدولة إعانات مالية للأحزاب السياسية نظرا لدورها في تفعيل المشاركة السياسية، كما يستمر دور المشاركة السياسية حتى خارج فترة الانتخابات حيث تقوم بجذب المواطنين إليها من خلال صحفها الخاصة والندوات والاجتماعات التي تعقدها.²

ولكي تؤدي الأحزاب السياسية دورها في تفعيل المشاركة السياسية عليها بتوجيه الرأي العام وتكوينه وذلك لإبراز نفوذه من خلال كسب ثقة المواطنين أو بالضغط على الحكومة، فيصبح بذلك وسيطا بين السلطة والرأي العام، ذلك لأن الفرد لا يستطيع أن يؤثر في النظام السياسي لوحده، يقوم الحزب بتوجيه الرأي العام وتكوينه سعيا لتوطيد نفوذه إما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته للسلطة أو بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي، وعلى هذا النحو يصبح وسيطا بين السلطة والرأي العام ويقوم بعملية تحسيسية من خلال توجيه المواطن وإثراء روح المسؤولية لديه، وإعداده سياسيا من خلال وضع برامج سياسية مطابقة مع الواقع، وإيصالها عن طريق قنوات معينة³.

المشاركة عن طريق الانتخابات

تكون المشاركة السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مشاركة المواطنين في اختيار القادة والحكام، والمشاركة الفعلية تكمن في الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، والتسجيل في الانتخابات⁴.

1 - أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت) : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (1978)، ص.14.
2 - سعاد بن قفة، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة : كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2012)، ص.98.
3 - أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، شارع القصر العيني، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، د س ن، ص.37.
4 - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، مصر، 2005، ص ص. 18، 19.

فمن خلال المشاركة في الانتخابات يكون المواطن قد أدلى بصوته ما يؤكد أنه قد ساهم ولو بنسبة في تفعيل الديمقراطية. وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 حسب المادة 21 منه أنه لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده ، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية ، وأن إدارة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ويجب أن تتجلى هذه الإدارة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري¹.

تجري الانتخابات لتحقيق مقاصد محددة و هي:

1- التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة.²

2- اختيار الحكام ومحاسبتهم

3- محاسبة الحكام.³

4- التثقيف السياسي.

5- تسوية الصراعات بطرق سلمية

6_ توفير الشرعية السياسية أو تجديدها.⁴

ثانيا: المشاركة عن طريق المجتمع المدني والاستفتاء الشعبي

1. المشاركة عن طريق المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني كرابطة اجتماعية تقوم على حرية الاختيار الفردي ينضم إليها بإرادته حيث يقومون بإنشاء منظمات بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن رأي مشترك داخل جو من الاحترام والحل السلمي للمشاكل، ما يحقق للمجتمع الاستقرار والسلام والأمن⁵.

¹ - علاء شلبي ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة، ط1، 2014.ص.32.

² - عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، عبر الموقع: www.achr.eu/art220.htm بتاريخ: 2021/03/17

³ - جهيدة شاوش إخوان ، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا ، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2015 / 2014)، ص.28.

⁴ - شاوش اخوان ، مرجع سابق ، ص.28.

⁵ - المرجع نفسه، ص. 28

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فعملية التحول الديمقراطي تستند على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع. إذا ما تسلطت الدولة فهو من جهة يحمي الأفراد من سيطرة الدولة ومن جهة أخرى يحمي الدولة من الاضطرابات الاجتماعية العنيفة.

وتكون المشاركة عن طريق الجمعيات النسوية ، الاتحادات الطلابية ، النقابات والجمعيات الثقافية والدينية وذلك من خلال إتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم والحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح ، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية.¹

فالتفعيل الحقيقي للديمقراطية التشاركية يقوم على ضرورة إشراك المواطن في صياغة وتنفيذ القرار العمومي شريطة أن توضع آليات تشاركية فعالة تمنح من خلالها للمواطن مشاركة عملية وليست شكلية في صياغة وتنفيذ البرامج العمومية.²

ويظهر الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في المشاركة السياسية من خلال التحسيس بعمليات المشاركة وكيفية إيصال رغبات ومطالب الأفراد والواجبات المفروضة عليهم اتجاه عملية المشاركة السياسية. كما أن المجتمع المدني يساهم في نشر ثقافة المشاركة في الانتخابات حيث يشعر المواطنين من خلاله بأنه لديهم قنوات مفتوحة لعرض أفكارهم ومطالبهم بكل حرية وأسلوب منظم وبطريقة سلمية دون استعمال العنف فهذا ما يقوي فيهم روح المواطنة والشعور بالثقة بعيدا عن الضغوطات والقيود.³

وبالرغم من أن المجتمع المدني في الدول المتقدمة يشارك في صنع القرار المحلي ، إلا أن تلك المشاركة تبقى محدودة ، وذلك يعود إلى تخوف المنتخبين من تقليص دورهم في الحكم المحلي ، أما في الدول النامية فيقتصر دور المجتمع المدني في تنفيذ البرامج دون المشاركة في صياغتها

2. المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي

يقصد بالاستفتاء الشعبي طرح موضوع عام على هيئة المشاركة في التصويت للأخذ برأيهم فيه ، إما بالموافقة أو بالرفض ، بالتالي فإن الإجابة في الاستفتاء تكون بنعم أو لا ووافق أو غير موافق ، وهو ما يسمح

¹ - ناصر الشيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات : فلسطين، 2010، ص. 36.

² - مصطفى المناصفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، عبر الموقع: www.hespress.com بتاريخ: 2021/03/17

³ - آية عبد الله أحمد النويهي ، "آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية" ، عبر الموقع : <http://www.democratie.de> بتاريخ: 2021/03/18

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

للمواطنين أنفسهم بالاحتفاظ بحق الفصل في بعض أمور الحكم وتجنب استحواد نوابهم على كل السلطة السياسية.¹

ويعتبر الاستفتاء الشعبي أهم طرق مساهمة الشعب المباشر في الحكم ، إذ أن كافة الطرق الأخرى تنتهي غالبا بالرجوع إليه في الاقتراع الشعبي يحسم الأمر عادة بغرض مشروع القانون ، وفي الاعتراض الشعبي يطرح القانون الذي اعترض عليه كذلك على الاستفتاء ، فإذا رفضته الأغلبية أعتبر كأنه لم يكن.²

ولنجاح الاستفتاء ولتحقيق غايته في التعرف على رأي الشعب الحقيقي يجب أن تكون هناك حرية وديمقراطية في عملية الاستفتاء بحيث تمنح للجميع فرصة للتعبير عن آراء المواطنين بكل حرية حول موضوع الاستفتاء. كما يعد الاستفتاء الشعبي من أهم ظواهر الديمقراطية إذ يساهم الشعب مباشرة في التعبير عن آرائه ومطالبه .

المطلب الرابع أهداف الديمقراطية التشاركية

لا ترمي الديمقراطية التشاركية إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكميلها. ويتبين بالفعل أنه غالبا ما يعتبر المستوى المحلي كمجال للمشاركة، المستوى الأكثر ملاءمة لاستعادة المواطنين لسلطتهم فهي تهدف إلى المصالحة بين المواطنين والسياسة، وذلك في سياق أزمة التمثيلية.

في مقارنة أولى، وظيفية وإدارية، يتمثل الهدف في تحسين إدارة الشؤون المحلية، انطلاقا من المبدأ القائل بأن ” إدارة أفضل، هي إدارة أقرب وإدارة مع “. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع نشوب النزاعات المحتملة، وتحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة. إذ يمكن للفاعلين الإداريين والسياسيين الوصول إلى معارف جديدة، أكثر ارتباطا بتجربة العموم المعنيين بسياساتهم والمستفيدين منها. وبالرغم من أن الديمقراطية التشاركية لا تيسر عملية صنع القرار ولا تسرعها، وفي حين تبقى سلطة القرار بيد المسؤولين المنتخبين، فإنه من شأن الديمقراطية التشاركية بأن تسمح بتحسين الحوكمة.³

¹ - أحمد صابر حوحو ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر : كلية الحقوق، 2011-2012)، ص.77.

² - ماجد راغب الحلو ، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية (مكتبة المنار الإسلامية ، ط1، الكويت، 1980، ص.51 ، 52.

³ - آية عبد الله أحمد النويهي ،"آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية "، عبر الموقع : <http://www.democratie.de> بتاريخ: 2021/03/18

ثانياً، من شأن الديمقراطية التشاركية، من خلال إشراك السكان، أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة. فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية ويمكن للآليات التشاركية أن تيسر وصول الأشخاص الأكثر بعداً عن المواطنة إلى ممارستها في معناها السياسي، بل أيضاً في معناها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بتيسير الاستماع إليهم وإشراكهم في حياة المنطقة وإعادة نسج الروابط الاجتماعية، تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان والمسؤولين المنتخبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم، وتسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التعصب والتطرف والحد من الانطواء على الهوية بمنح المجموعات التي يمكن أن تميل إلى الاحتجاج الراديكالي (والعنيف أحياناً).

من جهة أخرى، تسمح هيئات التشاور وإجراءات المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية. فالديمقراطية التشاركية هي، بشكل ما، أسلوب سياسي لتعلم المواطنة من خلال الانخراط والمشاركة. ويجب أن يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقاً من مصالحهم الخاصة. وبطريقة ما، فإن المواطن داخل هذه المنظومة هو أكثر من ناخب، لكن أقل من صاحب القرار¹.

كما تسعى الديمقراطية التشاركية إلى تفعيل دور المواطنين في المجتمع من خلال مساهمتهم في صنع القرارات ووضع السياسة العامة للبلاد، فهي بمثابة همزة وصل بين السلطة والمواطنين، ويتم ذلك عن طريق طرح الانشغالات والمشاكل والصعوبات التي يواجهها المواطنون والحلول الملائمة لكل منها إلى السلطة العليا. وتسعى أيضاً إلى التعريف بأفكار وسياسات الحكومة للمواطنين، على عكس الديمقراطية النيابية التي تسير في اتجاه واحد لأنها تقوم بإصدار القرارات عن طريق ممثلين للشعب دون إشراك المواطنين في صنع القرارات.

من خلال الأهداف التي تم عرضها نستطيع القول بأن للديمقراطية التشاركية أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وذلك من خلال اعطاء فرصة أكبر للمواطنين في توفير وتقديم مقترحات وحلول إلى السلطة في قدر من العقلانية ضمن عملية تفاعلية تؤدي إلى تحسين الحوكمة وكذلك التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة.

¹ - تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تونس، د.س، ص 12

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

تخظى قضية التنمية على المستوى المحلي بأهمية بالغة في مختلف الأبحاث السياسية والاقتصادية والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، ذلك أنها عملية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو، وسنحاول في هذا المبحث الوقوف على ما يوضح التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة، وهو أكدّه توفيق زكي في تعريفه للتنمية المحلية، باعتبارها العملية التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، من أجل تحقيق التكامل لهذه المجتمعات ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي. وتقوم هذه العملية على عنصرين أساسيين، يتعلق الأول بمشاركة الأهالي أنفسهم في الجهود المنصبة نحو تحسين مستوى عيشهم، بينما يشمل الثاني مسألة توفير الخدمات الفنية اللازمة التي من شأنها تفعيل العمل التنموي للمجتمع المحلي¹، كما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل²".

فهي عبارة عن مجموعة عمليات متكاملة تحدث في المجتمع المحلي وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب الديمقراطية ووفق سياسة وخطة مرسومة، فتتجسد أثارها في سلسلة من التغييرات البنائية وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية. وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقل وقت لرفاهية الأفراد وإدماج المجتمع المحلي في الحياة القومية، حيث ظهر هذا المفهوم في بحر الستينيات على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة و إعداد التراب، وذلك من أجل الاختلالات بين الجهات، ولقد كان العالم القروي

¹ - هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018/2017، ص38.

² - المرجع نفسه، ص28.

الحقل الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء، فالتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة¹.

إنّ التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية لإرتفاع مستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحضاريا من منظور تحسين توفير الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة، أو هي عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة المحلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة ومن هنا فإن التنمية المحلية هدفها إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع المحلي وليست محصورة على الدول المتقدمة بل كذلك الدول النامية.²

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:³

1. المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
2. توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على المبادرة والمشاركة.
3. وبالتالي فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة.

¹ - عبر الرابط: <http://al-forsan.googoolz.com/t2563-topic> تاريخ التصفح: 2021/04/02 على الساعة 14:00.

² - عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الاول، جامعة البليدة 2، 2012، ص124.

³ - عبد المطلب بيسار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 02، العدد02، جامعة الوادي، 2018، ص41.

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للتنمية المحلية

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما:¹

✓ الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

✓ الثاني: أهداف معنوية، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكر على سبيل الذكر لا الحسر البعض منها على النحو التالي:²

- ❖ حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- ❖ دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- ❖ التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات داخل الإقليم الواحد.
- ❖ ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- ❖ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- ❖ إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- ❖ تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ❖ ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- ❖ محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

¹ - منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

² - أحمد شريف، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية إلكترونية محكمة، العدد 40، شتاء 2009. نقلا عن الموقع الإلكتروني (<http://www.ulum.nl/d175.html>).

المطلب الثالث: خصائص ومعيقات التنمية المحلية

أولاً: خصائص التنمية المحلية

تتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية:¹

1-هادفة: ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات والا فان هذه الأهداف لن تتحقق

2-علمية: التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

3-نظامية: لا تتم عمليات التنمية عرضاً بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل... وغيرها، وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتتضمن النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها

4-ايجابية: ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير شيء ينتقل به من طور اقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أحود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

5-مستمرة: ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى... الخ

¹ - كمال بودانية، أثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص77.

6- الشمول و التكامل: ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن -مثلا- الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وارضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية. ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين.

ثانيا: معيقات التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من المعوقات تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها في العوامل التالية:¹

- 1- عوامل ديمغرافية: يعتبر النمو الديمغرافي معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان و الموارد الاقتصادية، أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عتبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع.
- 2- عوامل اجتماعية: و تتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغير والتحضر بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغيرات الجديدة تهدف استقرارهم وتفكك وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه التغير.
- 3- عوامل ثقافية: تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهاته التقاليد ورفضهم للتغير والتعديل، كالك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم و لا تنفعهم.

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية " نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص94.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

4- عوامل نفسية: إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك كيفية ظهوره و انتشاره على الثقافة السائدة، أن يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للتجديد باختلاف الثقافات .

5- عوامل تكنولوجية: يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها و هذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و إخضاعها للبرامج التنموية.

6- عوامل إدارية: إن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة و قادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، حيث يمكن أن تتلكأ الإدارة فيعم الكساد وتقل الموارد و تهبط معدلات الدخول.

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تتميز الديمقراطية التشاركية بالعديد من الخصائص كذلك الحال مع التنمية المحلية، كما أنهما يشتركان في جملة من الأهداف والأسس تجعل منهما يصبوان لغاية واحدة، وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة الخصائص المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية إضافة إلى تحديد الركائز والأهداف المشتركة بينهما

المطلب الأول: الخصائص المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تشارك كل من الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في جملة من الروابط والأهداف التي تجعل من العلاقة علاقة تلازمية لذلك سنحاول في هذا المطلب تحديد هذه الروابط بداية بالخصائص المشتركة التي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1- كلاهما يهدف إلى الوصول إلى غاية سامية:

بمعنى أن كلاهما ينطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية المحلية، أو الديمقراطية التشاركية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات والا فان هذه الأهداف لن تتحقق.

2- **الأسس العلمية:** كل من التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات كل منهما، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

3- **كل منهما تتسم بالنظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل... وغيرها وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.

¹ - كمال بودانة شعباني، المرجع السابق، ص 75.

المطلب الثاني: الركائز والأهداف المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

أما الأهداف التي تشترك فيها كل من الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية فيمكن حصرها فيما يلي:¹

1، كلاهما إلى إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد، كما تسعى إلى حل المشكلات التي تواجههم، وتحسين وتطوير مستوى معيشتهم.

2. تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمراريته، وذلك عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

3. تحقيق مستوى مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم، بالإضافة إلى تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

4 زيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين والسعي إلى تلبية احتياجاتهم والعمل على تحديد مشكلاتهم وتحقيق مستوى لائق للعيش اقتصاديا اجتماعيا

5. تقديم الخدمات الفنية (المعونة الفنية) والإدارية لمواطني المجتمع المحلي بطرق تساعد على زيادة المشاركة والمبادرة في التصدي للمشكلات المحلية.

من جهة تسعى كل من الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية إلى تطوير وتحسين حياة الأفراد وذلك من خلال إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم وتحقيق ذلك لا بد من توفر مجموعة من الركائز التي يمكن تحديدها فيما يلي:

المشاركة الشعبية: يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التقليل والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك على طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.²

¹ - رحامي موسى، السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، نوفمبر 2011، ص295.

² - بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، منشورات ابن النديم، الجزائر، 2014، ص96.

يتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بمشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثنى هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئاً مستمراً على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عدداً ويقل كفاءة غير قادر على تقديم جهد لخدمة التنمية¹.

تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق، بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعاً من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات²

الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع، تتمثل في وضع برامج محلية تضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الدقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أن منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم، إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها³.

الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع بحيث تعتمد على موارد محلية سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع، وتعيش عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التقدير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأجهزة الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة، في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له

¹ - رحمانى موسى، السبتي وسيلة، المرجع السابق، ص 295.

² - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية، نماذج الممارسة، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000، ص 47.

³ - المرجع نفسه، ص 48.

هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية فالقادة المحليون يكونون أكثر كفاءة وقدرة¹.

المطلب الثالث: التنمية المحلية في إطار مقارنة الديمقراطية التشاركية

تعد الديمقراطية التشاركية ذلك الإطار الذي تتحقق من خلاله العملية الممارسية، التعاونية، والتشاورية بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، بغية تحسين ظروف عيش المواطنين والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، ترسي فيها "دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطن²

ومنه تتجسد التنمية المحلية في إطار المقاربة التشاركية من خلال:

المواطن: يعد فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة للقطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية بل إتاحة فرصة التشاور للطرف المتلقي للسياسة العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية، فالمواطن حسب الجليل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية³

¹ - بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية قيم الديمقراطية، مجلة الفكر، العدد 12، مارس 2015، ص 91.

² - اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية، عبر الرابط: www.merp.gov.ma، بتاريخ: 2021/04/19.

³ - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالة الجزائر والمغرب، دار الحامد الأردن، 2015، ص 70.

منظمات المجتمع المدني: تعتبر احد الركائز الأساسية ذات الدور الفعال في دعم التدبير العقلاني للموارد و المشاريع التنموية على المستوى المحلي والمتمثلة في الجمعيات النسوية، الاتحادات الطلابية ، الجمعيات الثقافية و غيرها من الجمعيات التي تعد من القنوات المشاركة العاملة على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكومة عبر الربط ما بين المواطن و الجهاز السياسي بتجميع المطالب الشعبية و التعبير عن الإرادات والمواقف الفردية لهؤلاء.¹

وهو بذلك يعزز الجودة السياسية التي تعنى ببناء نظام حكم قائم على الأداء الفعال و العقلانية و الشفافية و احترام حقوق الإنسان و التداول على السلطة القائمة على أسس الحكم الراشد مع تعزيز الرأي العام و توضيح المطالب المجتمعية مع تأسيس ثقافة مدنية ووعي سياسي.²

ترقية و تنشيط العمل الجمعي في ميدان التنمية المحلية و ذلك بحكم مساهمتها في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان و كذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها كما تساعد في تفادي التصادم الناجم أحيانا عن تعارض المقترحات و مشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي ، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى و أهمية المشاريع و كذا فعاليتها.³

ترسيخ ثقافة المقاربة في علاقة الإدارة بالمواطن عبر فتح المجال له في صنع القرار السياسي و السياسات العامة، مناقشتها و المشاركة في التعبير عن رأيه بجرية ، فهي تشكل عملية اجتماعية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية ، إذ تلعب دورا محوريا و أساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية على مستوى النظام السياسي و مؤسساته من جهة كما تؤثر في مختلف أبنية النسق الاجتماعي عبر المشاركة التي من شأنها زيادة حجم الفوائد المشبعة لحاجات الجماهير و رغبتهم من جهة اخرى.⁴

¹ - بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التفتيش الأسري أنموذجا (1996-2005)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص98.

² - بن عبد العزيز خيرة، المرجع السابق، ص91

³ - صالح زباني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة الفكر، العدد04، أبريل 2009، ص59.

⁴ - هشام عب الكريم، دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص53

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

و منه فالديمقراطية التشاركية تؤدي إلى ضمان احترام كرامة الناس و حقوقهم وحررياتهم، مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك السياسات إلى المساءلة مع إرساء قواعد وممارسات عادلة تحكم مختلف التفاعلات الاجتماعية، في إطار تكريس آليات الحكم الراشد الكافل لكل هذه المشاركات والممارسات في الحقوق والحرريات الأساسية ومنه تتاح فرص أفضل للقضاء على المشكلات الأساسية كالفقر، البطالة مثلا مع إرساء إجراءات واليات تتسم بالكفاءة ، فما يفرضه هذا المفهوم من حرية ومشاركة من قدرة على عمل جماعي منظم يعد في حقيقته قاطرة التقدم و التنمية .

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية كعملية تسعى إلى إدماج المواطنين في الحياة السياسية، كما تقوم بفسح المجال أمامهم للمشاركة في عملية صنع القرارات والتي ترتبط بمختلف القضايا التي تهمهم، كما تهدف إلى محاولة تجاوز العوائق والحواجز التي تحول دون الحكم التشاركي بالمجتمع الواحد، عن طريق انشاء ديناميكيات فعالة في هذا الشأن.

من جهتها التنمية المحلية تعتبر عملية تشاركية شعبية وحكومية تهدف إلى تحسين أوضاعهم وضمان سبل العيش الكريم عن طريق اشباع حاجات ورغبات المواطن المحلي. كما ترتبط التنمية المحلية بالديمقراطية التشاركية، وهذا عن طريق انشاء وتكوين منظومة تفاعلية وتشاركية بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية القائم على أساس التعاون المتبادل، وهذا ما يجسد فعلياً مفهومي التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية

الفصل الثاني

الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل

التنمية المحلية

الفصل الثاني:

الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

تمهيد:

المبحث الأول: المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام

المطلب الثاني: دعائم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الثاني: المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المطلب الأول: تمحور الديمقراطية التشاركية حول "المواطن"

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي/ الأفقي والتصاعدي لمقومات المواطنة.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية

خلاصة الفصل الثاني:

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى آليات الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية، حيث أن الشأن المحلي لم يعد حكرا على مؤسسات الدولة بل ظهرت عدة فواعل جديدة وأصبح من الواجب استيعابهم وتمكينهم في تدبير الشأن العام المحلي وإعادة صياغة العلاقة بين الشركاء التنمويين على أساس التعاقد والتشارك والتفاعل وفق رؤية تربط الدولة بهذه الفواعل .

إن تحقيق التنمية المحلية الشاملة يتطلب توفير جملة من الشروط والأولويات لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، ومن بين هذه الآليات نذكر المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ أصبحت هذه الفواعل الأخيرة تؤدي دورا في كثير من القضايا المحورية والمفصلية فيما يخص التنمية وهي بذلك تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في الدولة من أجل تعزيز وتفعيل التنمية المحلية.

المبحث الأول: المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية

تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة وممارسة دور هام في عمليتي الرقابة والتقييم يبدأ دور هذه المنظمات من عملية اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات وما ينتج عنها من مجالس تتولى تسيير الشأن المحلي. كما أننا نميز هنا بين الآليات المتعلقة بإشراك هذه المنظمات في التشريع من خلال تحديد علاقتها بالمؤسسة التشريعية وكيفية تبليغها لمطالبها لتضمينها في مختلف النصوص القانونية وتنوير النواب بأهم الاختلالات التي تسجلها أثناء تنفيذ الحكومة لسياساتها، وبين آليات مساهمة مختلف الجمعيات في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي.

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

المطلب الأول: المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام

تنظر الامم المتحدة لمشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية على أنها مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عملية اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد المواد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك مساهمات الاهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية¹.

ويعرفها وليفر ايفان" كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات او تنفيذ الخطط او البرامج او الاستفادة من الخدمات او المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة تماسك المجتمع او الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع الى تحقيقها"².

وتتطلب المشاركة الفعالة دعم وتنمية الإحساس بالمسئولية وتشجيع القيادات على تحمل المسئولية. وأيضاً توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية لمقابلة الاحتياجات المجتمعية. وذلك من خلال تنمية الميكانزمات لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية والأهلية.

وعليه أن المشاركة في التعاون القائم على الشعور بالمسئولية الاجتماعية من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته، نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية؛ وذلك من خلال إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية، وكيفية تدعيم التماسك بين أفراد المجتمع المحلي، وإيمانهم بروح المشاركة من اجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

كذلك إن المشاركة تسرع بإدخال التغييرات اللازمة لمساندة وإنجاح عملية التنمية إذ كثيراً ما تقف الاتجاهات أو التقاليد أو القيم السائدة عقبة في سبيل التنمية وبالمشاركة يمكن تغييرها.³

¹ - عيشوش سوفلي، الرشادة الادارية والتنمية المحلية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019، ص99

² - هاشم الطيب، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي مفاهيم، نظريات، سياسات، دط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص89

³ - عيشوش سوفلي، المرجع السابق، ص100

❖ إجراءات المشاركة الفعالة

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في اتخاذ القرار وضمان الشفافية والمراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي الذي لا يتحقق إلا بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح لها بلعب هذا الدور.

كما أن تفعيل مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام تتطلب سلسلة من الإجراءات، يمكن إنجازها في ما يلي:¹

- ✓ رفع القيود المتعلقة بتأسيس وتسيير الجمعيات، وضمان استقلاليتها.
- ✓ وضع آليات قانونية واضحة تتيح لهذه التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.
- ✓ إلزام المسؤولين بالتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني والتكفل بانشغالاتها، واستحداث أطر واضحة لمناقشة هذه المطالب والاقتراحات تضمن انسجامها مع الأهداف العامة والإمكانات المادية والبشرية المتاحة واستراتيجيات التنمية المحلية.
- ✓ ضرورة ممارسة هذه التنظيمات للديمقراطية والشفافية في تسييرها واتخاذ القرارات، وآليات وشروط تحمل المسؤولية، واحترام قوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية.
- ✓ التزام تنظيمات المجتمع المدني بأن تكون مطالبها واقتراحاتها واقعية ومبنية على معطيات حقيقية، تخدم المصلحة العامة وتحمل تصورات لأولويات التنمية المحلية، بعيدا عن المزايدات والحسابات الضيقة والمصالح الشخصية.

من جهة أخرى، فإن مشاركة المجتمع المدني من شأنها تغيير منظومة القيم الاجتماعية والسياسية بصفة تعزز التنمية المحلية وتتضمن هذه التغييرات ترسيخها ثقافة الديمقراطية والمواطنة، تجاوز القيم القبلية القائمة على المعتقدات والتقاليد والسلوكيات الانطوائية، وتنمية الشعور بالمسؤولية، الانتماء والولاء والتي تتأني بحفز المواطنين

¹ - الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر سياسة العدد، جوان 2017، ص254.

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

على المبادرة وتعميق الوعي بأهمية المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن تنمية المجتمعات المحلية، والذي يصبو في نهاية المطاف إلى تحقيق الشرعية والاستقرار السياسي.¹

❖ أهمية المشاركة الفعالة:

أن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية؛ ويمكن أن نلخص أهمية المشاركة في التنمية المحلية في النقاط التالية:²

- ✓ تعمل على ملائمة المشاريع والخدمات للسكان المحليين باعتبارهم الانسب للتعبير عن احتياجاتهم؛
- ✓ ان اشراك أفراد المجتمع في عمليات التنمية المحلية يؤدي الى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة؛
- ✓ المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتفاذي الأخطاء؛
- ✓ تؤذي المشاركة الى تماسك افراد المجتمع وتقوي جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة.

❖ دوافع المشاركة في التنمية المحلية:

تتوقف مشاركة المواطنين في جهود تنمية مجتمعاتهم المحلية على جملة من الدوافع هي:

- ✓ الرغبة في حل مشكلات المجتمع والتي هي بدورها تنعكس على الفرد المشارك، والامل في التخلص منها؛
- ✓ وجود المنظمات المجتمعية، والتي تعتبر من الوسائل التي يمكن عن طريقها استشارة الأهالي وتحفيزهم على المساهمة الايجابية في برامج التنمية بمجتمعاتهم؛
- ✓ الدافع الذاتي للمشاركة ويتمثل في الحصول على المكانة والانتماء والتقدير والاحترام من جانب سكان المجتمع؛

¹ - مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، ولاية وهران دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2018/2019، ص170.

² - عيشوش سوفي، المرجع السابق، ص100

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

✓ الحصول على مركز في الهيئات المحلية والمجالس الشعبية.¹

المطلب الثاني: دعائم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

من أجل تدعيم منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها لتفعيل التنمية المحلية ويصبح بإمكانها أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة، وبمكثها أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية التي تمكثها من تعزيز الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة لا بد أن تتوفر على الوسائل التالية:

1- الإطار القانوني - السياسي

ونقصد به المنظومة القانونية والسياسية التي توفر الحماية والحرية المؤسسات المجتمعية المدني وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن آرائها واتجاهاتها المختلفة بطريقة سليمة، ويتحدد المجتمع المدني بغض النظر عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بمتغيرين أساسيين هما الحرية والقانون، الحرية بوصفها ووعي الضرورة وموضوعية الإرادة، وإمكانية الاختيار، والقانون بوصفه تسوية تاريخية بين قوى ومصالح متعارضة ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية، والدولة في مملكة القانون لذلك فإن المجتمع المدني يحتاج إلى إطار قانوني ينظم ويضمن حريته، وبمكثه من ممارسة نشاطه بمعزل عن تدخل الدولة وإن تمتع منظمات المجتمع المدني بنظام قانوني يمكنها من أداء مهامها من جهة كما بإمكانه ترتيبها إلى درجة تجعلها تحقق الغاية من وجودها، فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى جو ديمقراطي يركز إلى التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتحقيق تنمية حقيقية.²

كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمويلها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها، بحيث يؤدي هذا إلى احترام حقوقها، وإدخالها وإشراكها في التنمية الشاملة، ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين باختيار الأهداف العامة للمجتمع، والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق قوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع، تكون مؤثرة في صياغة قرارات

¹ - عيشوش سوفي، المرجع السابق، ص101.

² - عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص201

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

المجتمع ومشاركته فيها، توازياً مع القطاع الحكومي، وعليه فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من دعم عملية التنمية المحلية.¹

2- الإطار الاقتصادي والاجتماعي

إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، وعلى قدرته التوزيعية العادلة للثروة المادية بين الأفراد، وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية، فهو مجتمع مدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية ذات المستوى الاقتصادي العالمي والتي استطاعت أن تحقق تقدماً صناعياً ساهم في بلورة النظم الديمقراطية، على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، كالدول العربية التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي، وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي.²

فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول أتاح الاستثمار بالثروة في بد الأقلية وهذا ما ساهم في زيادة معدلات للفقر والبطالة وانتشار الفساد الذي ساهم في تخلف هذه الدول و تدني مستوى الخدمات واستفحال ظاهرة البيروقراطية هذه المظاهر تكون عائق أمام المجتمع المدني في تحقيق التنمية الوطنية أو المحلية وبالتالي فتفعيل دور المجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يركز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من حاجياتهم الأساسية بعيداً عن تدخل الدولة، وفقاً لاستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة.³

3- الإطار الثقافي

مما لا شك فيه أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية، تستقل رسمياً عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعزز بل سبقتها ثقافة مدنية، مبنية على منظومة قيمية سائدة

1 - عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص 202-203.

2 - المرجع نفسه، ص 203

3 - المرجع نفسه، ص 204

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

في المجتمع، لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة، وقيم أفكار ترسخت في ذهنية الأفراد وتبلورت في شكل توجهات فكرية، تطلبت تنظيماً وتوجيهها، كما أن تكوين المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولا سيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية، ونمط العلاقات الانسانية التي تقوم على ثقافة التسامح التي تتطلب الاحترام وعدم التعصب، كما تعمل على دمج أفراد المجتمع للمزيد من الانصهار الاجتماعي وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، حيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصاً وعملاً، حيث يتطلب هذا وجود تفاعل بين أفراد وجماعات المجتمع الحوار وترسيخ قيمه الكفيلة بتوليد العقلية الديمقراطية وهذا يستدعي الابتعاد على ثقافة العنف والتهميش والإقصاء والاتجاه صوب الاعتماد على الإرادة الجماعية الفاعلية والواعية، وعليه فإن فاعلية منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى قيم وثقافة، سياسية داعمة للعمل الجماعي الذي يدعم بدوره المشاركة في العمل السياسي، حيث أن علاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تأثر متبادل.¹

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

إن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشتمل على مؤشرات كيفية كحرية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة، فضلاً عن الجوانب الثقافية، كل هذا التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية مسؤولة الحكومة وحدها بل تم نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني)، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبح شريكاً فاعلاً للقطاع الحكومي في التنمية المحلية.

أما على المستوى الأكاديمي فيظهر الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية، كالباحث الميداني للأكاديمي الأمريكي " روبرت بوتنام (Robert Putnam) في كتاب صدر له بعنوان " جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة" يعتبر فيه المجتمع المدني بمثابة " رأس المال الاجتماعي" وقد وجد بوتنام من دراسته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً " برأس المال الاجتماعي" أي بقوة المجتمع المدني فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، بل ويذهب الباحث إلى ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية، من ممارسات " جمعيات الادخار" وهي

¹ سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني السياسة العامة : العراق انموذجا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012، ص 17

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني¹

إن من بين الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية هو الرقي بالإنسان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا، مع تحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها، وعليه يمكن حصر مجالات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي:

1- التنمية السياسية

المنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن له مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد السلطة التشريعية فوجود قطاع المجتمع المدني هو شرط لتحقيق نظام سياسي وديمقراطي².

وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بناءا وإيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية، وتعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية للأفراد وارساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية تنفيذ السياسات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات انطلاقا من رضا المواطنين ومساعدتهم وهذا ما يحقق التنمية السياسية³.

كما أن العمل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، وهذا الذي يتم خارج الإطار الديمقراطي الذي يضمن آليات وقواعد المشاركة السياسية في عملية السياسة العامة للدولة واتخاذ قراراتها، حيث أن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة عالية على المشاركة السياسية، بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة وتعمل كمصدر محفز للتغيير

¹ - قوي بوحنية، " دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد"، الملتقى الوطني حول ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، (16-17 ديسمبر 2008)، ص 4.

² - أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2008، ص 264-265.

³ - هشام عبد الكريم، " دور المجتمع المدني في تعزيز تعميق الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة الفكر، العدد 7، 2012، ص 33.

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

السياسي وتدعيم قيم الارتباط السياسي وامكانية التنافس السلمي للقوى السياسية والثقة المتبادلة بين الأفراد¹. إضافة إلى هذا الدور فإن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ مساءلة الحكومة، ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية حيث تتابع منظمات المجتمع المدني كل القرارات الصادرة عن الدولة على كل المستويات المسؤولة والمتعلقة بحقوق المواطنين.

كما يبرز هذا الدور من خلال تجسيد الإصلاحات السياسية إذ لا يقتصر دور المجتمع المدني في ترقية ثقافة المواطنة السياسية أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير الشفافية التعددية والمشاركة².

ومن هنا فإن دور المجتمع المدني في الجانب السياسي قد اتخذ منحى أكثر اتساعا خاصة في مجال المشاركة واطاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم وتعزيز التبادل بين الحكومة والحياة المدنية، والارتقاء بالوعي السياسي داخل المجتمع المحلي.

2- التنمية الاقتصادية

إن دور المجتمع المدني يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة، بحيث تلعب مؤسساتها أدوار اقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والانتاج، كما أن لها تأثير قوي في التنمية الاقتصادية من خلال السعي إلى دفع الحكومة لتبني سياسات اقتصادية التي تسعى للتقليل من حدة الفقر، هذا بالإضافة للدور الذي تؤديه المنظمات في إطار زيادة الشفافية والمحاسبة، انطلاقا من العمل على مكافحة الفساد الذي يعتبر شأن اقتصادي ويؤثر على مشاريع التطوير والاستثمار³.

كما تسهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات الفقراء، فمنظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى

¹ - اسماعيل الشطي، الديمقراطية كاليه لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد310، 2004، ص 79..

² - المرجع نفسه، ص 80.

³ - أحمد ابراهيم ملاوي، المرجع السابق، ص 266.

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

أعلى تكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة ولا سيما في الدول النامية، التي تعاني حكومتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع، إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على الدعم و التمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلا عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون موجودة في المجتمع المحلي اي قريبة من الناس وهنا تكون أكثر دراية بحاجات المجتمع وبالتالي الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى المحل والوطني.¹

3- التنمية الاجتماعية

تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق، وهي العلاقة الموازية لسلطة الدولة وسيطرتها وتحد من انفرادها بالمواطن والمجتمع، كما أن دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي يتعزز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية وغرس روح الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والاهتمام بالشؤون العامة، وهذا من خلال دورها في مجال تحسين مستوى السكن والصحة ومن خلال تعزيز وتطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة، ورعاية الطفولة والأمومة، وذلك من خلال محاربة بعض الظواهر الاجتماعية الأكثر تفاقما في المجتمع.²

¹ - أحمد ابراهيم ملاوي، المرجع السابق، ص 267.

² - جامعة الدول العربية، مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية عبر الموقع، <http://www.unecep.org/bb/> بتاريخ،

المبحث الثاني: المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

إن مقارنة موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في تكريس مقومات المواطنة، وبالتالي تحول المواطن إلى أداة لتفعيل مقوماتها، حيث تقوم على أساس استجلاء جملة من الاستبصارات التي تفيد في إيجاد علاقة ترابطية بين الاثنين، وهي تكتسي منحى طردي حيث ان تطبيقات واليات التشاركية من شأنها أن تعيد الاعتبار لنسقية مقومات المواطنة، وتزيح الكثير من الشوائب التي بزغت في ظل المتغيرات التي حملتها رهانات عصر العولمة ومجتمع المعرفة، التي كان لها تأثيرا حتى على القيم المؤطرة لفعل المواطنة، وأيضا مختلف التراكمات السلبية التي نتجت عن الديمقراطية التمثيلية، وعليه فالانتقال الى الفعل التشاركي في تدير شؤون السلطة والحكم من شأنه أن يحدث نقلة حتى على مستوى مضامين مقومات المواطنة، وتعطي لها دفعة جديدة وتنتشلها من براثن الانتكاسة وفق متغيرات وسياقات معينة.

المطلب الأول: تمحور الديمقراطية التشاركية حول "المواطن"

يشكل المواطن محور الارتكاز في معادلات وبناءات الديمقراطية التشاركية حيث يشكل أس منطلقاتها النظرية والتطبيقية، وهذا يجعلها في مستوى الرهان على تحقيق مقومات المواطنة، فهي تضع المواطن في محور اهتماماتها، وتعطي لكل مواطن كيفما كان "n'importe qui" مكانة مركزية في السيرورة الديمقراطية، دون استحضار لأي سلطة كيفما كانت نوعيتها مالية أو معرفية أو تقنية، وتضع كل المواطنين على قدم المساواة في إبراز الآراء وإبداء الاقتراحات، فهي لا تحدث اي تفاضل او تفاوت بين المواطنين ولا تستهين بقدراتهم وإمكانياتهم العقلية بل تضعهم على قدم المساواة في التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات، ولذلك فإن الديمقراطية التشاركية غالبا ما تكون "ديمقراطية قرب"، تسمح مثلا بمناقشة الرهانات الخاصة بجي أو جماعة دون أن تتجاهل أسئلة المصلحة الوطنية أو المصلحة العامة، فمبدؤها في جميع الحالات هو تنظيم نقاش فيما بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الخبراء والمنتخبين من جهة أخرى، حتى تضمن لمجموع المشاركين مساواة في الاعتبار ومعلومات كاملة حول المعطيات المعالجة¹.

كما يحضر في ظل الديمقراطية التشاركية او التحاورية مفهوم الفضاء العمومي ويتشكل هذا المفهوم الذي هو من اختراع الفيلسوف الالماني كانط مفتاح الممارسة الديمقراطية في نظر هابرماس الذي عمم

¹ - يحيى بواني، أسئلة الديمقراطية التشاركية، مجلة رهانات، العدد13، 2010، ص253

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

استخدامه منذ السبعينات من القرن الماضي وهو يعرفه كدائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة فهو الفضاء المفتوح الذي يجتمع فيه الافراد لصوغ رأي عام والتحول بفضلته وعبره الى مواطنين تجمعهم اراء وقيم وغايات واحدة¹.

وفي ظلّ غياب مقياس واحد أو موقف معياري موحد يحدد معنى "المواطن الصالح"، يبدو أنه وفي عالم يعتمد على وسائل الإعلام أكثر من أي وقت مضى، يملك المواطنون الذين يتمتعون بمهارات المشاركة والتعاون والتعبير الإلكتروني فرصة أكبر للتحويل إلى مفكرين نقديين ومبدعين ومتصلين وأدوات تغيير اجتماعي: يساعدون في تمكين الأصوات المدنية لمستقبل ديمقراطية مستدامة ومتسامحة وتشاركية في العصر الرقمي، وتبني المهارة التعاونية للمواطن الفاعل على الثقافة التشاركية لجينكينز لتحديد كيف يمكن "لمجتمعات التعليم الإنتاجي أن تؤدي إلى الاشتراك في خلق المعنى والذي تشمل المهارات التعاونية التواصل وربط رأس المال (engagement) بدوره يؤدي إلى الارتباط الاجتماعي، للمساعدة في وضع المواطن الفاعل في بيئات تعترف بالقدرات التي يمتلكها لإقامة الروابط وتوسيع التواصل إلى مجموعة كبيرة من الأقران المهتمين. إلى ذلك، تزيل المهارات التعاونية الحواجز التي تمنع الأقران من المناقشة أو التعاون في قضية مشتركة².

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي/ الأفقي والتصاعدي لمقومات المواطنة.

إن تحقيق هدف تفعيل المشاركة في عملية صنع القرار يجدر أولاً تنظيم برمجية تسمى الطريقة التنازلية/ الطريقة التصاعدية، مما يخلق تفاعلاً مستمراً بين الشعب وصانع القرار يسمح هذا التفاعل إذا بتنوع وسائل التعبير عبر منح الأفضليات للإنصات والحوار والنقاش وتشجيع تبادل الآراء المدعومة بالحجج والاقتراحات الحفزة، وبالتالي تحديد المصلحة العامة بشكل دقيق.

فالمقاربة التشاركية يختصر مفهومها في عبارة "العمل مع" عوض "العمل من أجل"، بمعنى عمل في إتجاه أفقي عوض الاتجاه العمودي من أعلى إلى أسفل، كما تعمل أغلب الحكومات والمؤسسات العمومية في

¹ - حسن مصدق، يورغن هارماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية التواصلية، المركز العربي، ط1، الطبعة الأولى، 2005، ص78.

² - بول مهيلديس، بنجامين تيفينين، التربية الاعلامية، كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية، عبر الرابط،

<http://mdlab2013.files.wordpress.com> بتاريخ، 2021/04/19

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

الأنظمة المركزية التي تفرض على شعوبها سياسات فوقية دون استشارتها ودون إشراكها في التنفيذ والتتبع والتقييم.

وبفعل البناء القاعدي يمكن تحقيق المقومات التالية¹:

1- المساواة وتكافؤ الفرص: إن قيمة المساواة بين المواطنين هو المقوم الاساس في الدولة الحديثة ولا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع في تحديد تلك الحقوق والواجبات، كما ان اليات الديمقراطية التشاركية تعطي الإمكانية لمشاركة المواطنين أكثر في إبداء رأيهم وتصوراتهم سواء فيما يتعلق بتدبير الشأن العام على المستوى الوطني والمحلي دون احداث تمايزات أو اقصاء طرف تحت أي مسوغ كيفما كانت طبيعته.

2- المشاركة في الحياة العامة (تجاوز أزمة المشاركة السياسية):

تدفعنا المشاركة بالتالي إلى إعادة النظر في أسسنا الديمقراطية من أجل منح الشعب الوسائل التي تسمح له بالمشاركة أكثر فأكثر في الحياة السياسية. ويبدو أنه من الضروري إدراج بعض الآليات التشاركية، من دون إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية التمثيلية نفسه. ولا يجدر بنا أن يضع المواطن نفسه مكان صانع القرار، إنما أن يسعى إلى التأثير عن القرارات التي يصنعها، "فالمواطنة في إطارها العملي تعني الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات المدنية والسياسية ومن ضمنها المشاركة في وضع القوانين وفي القواعد التي ترعى هذه الحقوق من دون أي تمييز ولا استثناء والمواطنة -في هذه الحال- تعبر عن الإنسان ككائن سياسي له دور فاعل في إدارة الشأن العام.

ولا يكفي ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسطرة، والأنظمة المتبعة، وفي الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة والتي تضمنها بشكل من الإشكال تطبيقات الديمقراطية التشاركية.

¹ - عبد القادر العلمي، المواطنة، انظر الرابط الالكتروني التالي:

http://www.elalami.net/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=37

بتاريخ، 2021/04/19

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

في الواقع، حفّزت إعادة التفكير هذه بمفهوم المشاركة المدنية نقاشاً واسعاً حول المشاركة المدنية والسياسية في المجتمعات الرقمية، فأشاد الباحثون بالفرص الجديدة التي وفّرتها التكنولوجيات الاجتماعية لزيادة الإنتاجية التعاونية، وللنشاطات المدنية التي يتم حشدتها إلكترونياً ولزيادة القيمة المحققة في نماذج التعاون بين الأقران حيث بات "الناس المشار إليهم سابقاً بالجمهور.. يخلقون القيمة لبعضهم البعض يوماً" ويشير كل من جينكينز وبوروشوما وويغل وكليتون وروبسون إلى الحاجة إلى تعزيز المهارات والمعرفة الضرورية في عصر المشاركة، حيث بدأت ثقافة المشاركة تظهر مع استيعاب الثقافة واستجابتها لانتشار تكنولوجيات الإعلام الجديدة التي تسمح للمستهلك العادي بأرشفة وكتابة وامتلاك وإعادة نشر المحتوى الإعلامي بطرق جديدة.¹

فالمشاركة تؤدي إلى تكريس:²

* **شفافية العمل العام:** بما ان المشاركين على اطلاع بالموضوع ويتمتعون بحق الاشراف والمراقبة

* **فعالية العمل العام:** بما ان المواطنين يشاركون باتخاذ القرار، فالقرارات العامة تتكيف اكثر لتلبية احتياجاتهم.

* **عدم التمييز في قطاع العمل العام** اذ ان المشاركة متاحة للجميع.

* **محاسبة العمل العام،** إذ سيصبح المواطنون المشاركون في اتخاذ القرار أكثر تشددا ازاء ممثليهم.

لا يمكن تجسيد دولة المواطنة دون أن يكون المواطن فاعلاً مؤثراً فيها وفي تحديد مصيرها عن طريق مشاركته السياسية الفاعلة والدائمة بفعل آليات الديمقراطية التشاركية وبمنأى عن فروض واعتبارات للقيم والأعراف المتناقضة مع ركائز دولة المواطنة. ولن تتأتى له هذه الفاعلية ما لم يشعر ويحس بأنه في موقعه الحقيقي الذي يفتح أمامه فضاءات واسعة وفسحة للتعبير والخلق والإبداع، عندئذ تتحول المواطنة إلى معادلة أساسية في تعريف الدولة وسيورها وتشكلها وبنائها وركيزة أساسية لتماسكها وإشاعة قيم التعايش السلمي

¹ - بول مهيلديس، بنجامين تيفينين، التربية الاعلامية، كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية، عبر الرابط،

[//mdlab2013.files.wordpress.com](http://mdlab2013.files.wordpress.com) بتاريخ، 2021/04/19

² - تقرير حول الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني، انظر الرابط الالكتروني التالي،

[//www.transparency-lebanon.org/reports/majallta1ar.pdf](http://www.transparency-lebanon.org/reports/majallta1ar.pdf) بتاريخ، 2021/04/19

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

والسلم الاجتماعي الحقيقي، فمفهوم المواطنة مرادف لمفهوم المشاركة والتشارك في الإنتاج الاجتماعي وفي الشأن العام والمساهمة في صياغة مستقبل الوطن.

3- الولاء للوطن: بالنظر إلى الفضاء العام للنقاش والحوار الذي تفرضه الديمقراطية التشاركية، ويعني الولاء للوطن أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتحلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها. فالنقاشات والحوارات حول القضايا العامة يحدث نوع من الانسجام واللحمة الاجتماعية بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية وحتى الانتماءات الحزبية والإيديولوجية¹.

4- الالتزام: إن الديمقراطية التشاركية تخلق نوعاً من الالتزام من لدن المواطن والمجتمع والدولة وذلك في تمسك كل من موقعه في القيام بمختلف المسؤوليات والأدوار المنوطة به، بحكم أن الديمقراطية التشاركية تحقق نوع من التفاعل المستمر بين مختلف هذه المكونات مما يعزز أكثر من ثقافة الالتزام التي تعبر عن قمة المواطنة، فالالتزام يأخذ أيضاً منحىين التزام المواطن تجاه وطنه والتزام الدولة تجاه المواطن مما يعزز عناصر الثقة والاستمرارية في ادكاء روح وقيم المواطنة².

5- عنصر الانتماء للوطن: يعتبر الانتماء عنصر جوهري وذي ارتباط مفصلي مع المواطنة، فلا يمكن الحديث عن المواطنة الحقة دون وجود احساس بالانتماء الى الوطن الذي يرتكز على اسس وروابط عاطفية ووجدانية تتغذى بجملة من العوامل، من بينها بالدرجة الاولى الاحساس بالانتماء للجماعة ضد النزعة الفردية والعزلة، والتي تكرست بفعل عاهات الديمقراطية التمثيلية وقيم الليبرالية التي استطاعت ان تنزع عن الفرد طابعه الاجتماعي، وتختزل كينونته في بعدها المادي جريا وراء المصالح الشخصية، دون اعارة الاهتمام بحاجات المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ولعل مسألة التفكير في ترسيم قواعد واليات التشاركية في تدبير شؤون السلطة والحكم، تأتي في سياق تجاوز محن عنصر الانتماء للوطن الذي اصبح في الوقت الراهن يرتكز في كثير من

¹ - تقرير حول الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني، انظر الرابط الالكتروني التالي،

www.transparency-lebanon.org/reports/majallta1ar.pdf بتاريخ، 2021/04/19

² - الموقع نفسه

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

الاحيان بمقدار ما يتحصل عليه الفرد من حاجيات، حتى وان كان ذلك على حساب الاخر، فالديمقراطية التشاركية بفعل إعتمالاتها، ترسم مشهدا آخر للتالف الاجتماعي بفعل نقاشات الفضاء العام والتفاعل بين افراد الجماعة، حيث يكون هناك المشترك في الهموم والمشاكل، وبفعل تضايف الفعل الفردي يتشكل فعلا جماعيا يتعزز بآليات التوافق أكثر، مما ينتج عنه الانتماء للجماعة الذي يعتبر المرتكز ايضا في تغذية وتنمية الانتماء للوطن، فالتفكير الجماعي في حل المشاكل من خلال فتح نقاشات عامة تستوعب كل الاراء والأفكار، ومختلف التشكيلات الاجتماعية يقوض كثيرا من طباع الفردية والعزلة والإحباط وعدم تماسك النسيج الاجتماعي والاعترا، فالتواصل بمضمونه التشاركي افقيا وعموديا يشكل اس انبعاث الانتماء الى الجماعة والوطن ويعيد له هويته الحقيقية، التي ضاعت مع كدمات واكراهات العصر، وبفضل التواصل تقوم ايضا المحاجة والوصول الى حقائق متفاهم بشأنها¹.

¹ - تقرير حول الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني، انظر الرابط الالكتروني التالي،

2021/04/19 بتاريخ، www.transparency-lebanon.org/reports/majallta1ar.pdf

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي
على الرغم من اعتبار الدولة القوة الكبرى والمسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية، إلا أنها ليست الوحيدة، فقد برز القطاع الخاص كآلية وكفاعل ذو أهمية يقدم خدمة عمومية وفق متطلبات متطورة، فهو لا يقل أهمية عن المجتمع المدني والمواطن في تكريس العمل التشاركي وتحقيق التنمية المحلية بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير الشؤون المحلية.

المطلب الأول : مفهوم القطاع الخاص

لقد تعددت تعريفاته واختلفت الآراء حوله وتباينت حيث نجد مصطلحات عديدة مرادفة له منها الملكية الخاصة ، النشاط الخاص وبالرغم من تنوع هذه المفردات والمصطلحات المعبرة عنه إلا أنها تؤدي الغرض المطلوب في بعض الحالات العامة، ولكن يبقى التمييز بين هذه المصطلحات أمراً ضرورياً في الدراسات العلمية، لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية و الاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير ، ذلك أن كل من هذه المصطلحات تشير من الناحية العلمية إلى مفهوم محدد يختلف نسبياً عما تعنيه المصطلحات الأخرى وإن اشتركت جميعها في صلتها بالقطاع الخاص
ومن هنا ظهرت تعاريف جديدة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين و الاجتماعيين والسياسيين وغيرهم.

فقد جاء تعريفه في موسوعة المصطلحات الاقتصادية " الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة"¹.

أما معجم المصطلحات الاجتماعية فقد عرفه كما يلي " إذا نشأ القطاع العام فإن نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص "².

وكذلك يعرف بأنه " .. هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن "³

وهناك من عرفه بكونه " قطاع من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر التي بدورها تتولى توفير مدخلات الإنتاج

1 - حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1995 ، ص 203.

2 - أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت 1977 ، ص.370

3 - عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة المدبولي 2004 ، ص49.

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية

لقطاعات الاقتصاد الأخرى ، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق و الادخار ، كما يعتمد القطاع الخاص على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المستهلكة¹.

ويعرف القطاع الخاص " بأنه نشاط غير طوعي وغير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان وطني مانح أو منفذ لبرامجه ، ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية وتنموية مختلفة ، ويحكم هذا القطاع قوانين السوق ، حيث إن القطاع الخاص يشير إلى عمل مبدول لأسباب الحصول على مقابل مادي أو نقدي واجب السداد يمكن أن يطالب به قانونا أو عرفا".²

والقطاع الخاص ينقسم إلى قسمين هما:³

1 - قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم ، حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

2 - قطاع خاص غير منظم وهو القطاع الذي لا يمسك حيث يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ، كما في عمله وتعامله حسابات نظامية ، وهو قطاع حر.

وانطلاقا مما سبق ، يعتبر القطاع الخاص أحد العناصر الأساسية والهامة المنظمة للنشاط الاقتصادي ، الذي يقوم على الملكية الخاصة ، كما أن عملية الإنتاج تقوم فيه على نظام السوق ، وتحدد فيه المبادرة الفردية ، وتحمل المخاطر، و القرارات ، والأنشطة المتخذة حيث يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ، كما أنه لا يقتصر على رجال الأعمال بل يشمل كل الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة ، من خلال ممارسة أي نشاط من أجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.

¹ - إكرام مياسي ، الإندماج في الاقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2011 ، ص105

² - صلاح الدين فهمي محمود ، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، تجارب عالمية ، القاهرة قسم العلوم الاقتصادية د س ن ، ص 7.

³ - خميس خليل ، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد09 ، 2011 ، ص 205.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية

يكتسي القطاع الخاص أهمية بالغة باعتباره بشكل أساسي يقلص و يغير من دور الحكومات فكما يذكر البروفيسور " مايكل بورتر" في تقرير التنافسية الدولي ، بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية و بأن للحكومة أدوار إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل و كلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة تدريجيا يتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد و التنمية بشكل عام، حيث في المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي على المستوى الكلي ، و تفعيل سياسة السوق بمدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار فيتمثل دور الحكومة بأن عليها عمل ما بوسعها ، إضافة إلى المؤسسات و الأفراد للانتقال من الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة ، فعن دور الحكومة يتمثل في أن تركز أولوياتها على البنية التحتية و نوعيتها (الموانئ ، الاتصالات ، الطرق ، ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي)¹.

لقد تم طرح مفهوم الديمقراطية التشاركية لتسيير الشأن العام باعتبارها اساس الحكم الراشد الذي جاء لتقدم حلول لمشكلة الشرعية و الفعالية التي عرفتها الديمقراطية الغربية و الإجابة على أزمة القابلية للحكم . و هكذا فإن الحكم الراشد مرادف لعملية الإصلاح العميقة للدولة ، في سبيل إيجاد نمط جديد للحكم قائم على إعادة تعريف العلاقات بين السلطات العمومية و القطاع الخاص.

إن الديمقراطية التشاركية تهدف لتحقيق الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة مسؤولية مستمدة من الطابع الاختياري والمرن والشامل للقطاع الخاص بما يسمح و يشجع كل مؤسسة خاصة أي كان نطاق عملها بأن تنتهج ما تراه مناسبا و ملائمة من الإجراءات و الممارسات وفق إمكانياتها و قدرتها المادية و بما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته ، ففي هذا المجال طرح الأمين العام للأمم المتحدة" كوفي عنان " في الملتقى الاقتصادي في " دافوس بسويسرا سنة 1999 ما يعرف بشعار توجيه قوى السوق من أجل دعم المثل العالمية و تم الإجماع على ذلك من قبل ممثلي القطاع الخاص في مختلف دول العالم بحيث يعمل هذا الإجماع على تكريس احترام عناصر المشاريع التجارية لمدونات ثلاث من الصكوك الدولية و هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1998 و إعلان ريو الصادر عن مؤتمر قمة الأرض سنة

¹ - زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003، ص 69 .

من جهته يعد القطاع الخاص نشط في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا و على مختلف العصور والأحوال ، فدور القطاع الخاص في التنمية المحلية إذا ما وجد له المناخ الملائم في الاستثمار هو دور مهم يشمل التنمية الاجتماعية في مختلف مجالاتها، سواء كان ذلك في مجال الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية و العلمية و المحافظة على البيئة و تنمية الموارد البشرية و تأهيلها فنيا و علميا ، ووضع الدراسات و البحوث المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية المختلفة واقترح الحلول لها مثلا مشاكل الإسكان و الأمومة و الطفولة و كذلك يشارك القطاع الخاص بدور مساعد في مساعدة الجمعيات الخيرية و الجمعيات غير الحكومية الأخرى و غيرها من الأعمال و الإسهامات الاجتماعية.²

و من ثمة فقد استطاع القطاع الخاص أن يثبت وجوده ، و أن يحتل مكانة مميزة ، حيث ازداد دوره و تأثيره ، مما فسح المجال أمامه ليصبح شريك للدولة ، وكان الهدف من هذه الشراكة جمع القوى و التفاعل و التعاون بينهما من خلال الاعتماد على الإمكانيات البشرية ، و المالية و الإدارية، و التنظيمية ، و التكنولوجية التحمل مسؤولية الأعمال المشتركة و الوصول إلى الأهداف المقصودة .

¹ - الأخضر عزي ، غانم جلطي ، التنمية البشرية للحكم الرشيد، عبر الرابط، <http://www.startimes.com/?t=21878644>

بتاريخ، 2021/04/19.

² - محمد فاضل الربيعي ، مرجع سابق ، ص 70 .

خلاصة الفصل الثاني :

حتى يتم تحقيق تنمية محلية فاعلية وجب الاعتماد على آليات وطرق تلجأ إليها الديمقراطية التشاركية، وهذا عن طريق اشراك المواطن في صنع واتخاذ القرار والتدبير في الشأن العام باعتباره محور ارتكاز في معادلات وبناء الديمقراطية التشاركية، فهو يعد فاعلا أساسيا تقوم عليه السياسة العامة المحلية، كما أن اشراك المجتمع المدني هو الآخر يعتبر عنصرا أساسيا في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي، كما أنه يعد من بين الفواعل الأساسية التي تشارك الدول عبرها في وضع سياساتها العامة وعمليات التطوير والبناء والتنمية الشاملة، وذلك من خلال ممارساته ووظائفه وأدواره المتعددة التي تضعه ضمن آليات الديمقراطية التشاركية وعبرها يتم تحقيق التنمية المحلية، كما أن القطاع الخاص بدوره يعد أحد الآليات الفعالة وذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية إذا ما وجد المناخ الملائم، فله دور مهم يشمل التنمية في مختلف مجالاته.

الفصل الثالث

الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على

التنمية المحلية بالجزائر

الفصل الثالث:

الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد:

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الثاني: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: عوائق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر للارتقاء بالتنمية المحلية

المطلب الأول: اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي في الجزائر

المطلب الثاني: المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي

المطلب الثالث: القطاع الخاص وتكريس الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية على الجماعات المحلية بالجزائر

المطلب الثاني: برنامج كابدال لتجسيد التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للديمقراطية التشاركية في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد أثير موضوع الديمقراطية التشاركية بالجزائر في السنوات الأخيرة، ولاقى اهتمام الباحثين والدارسين لما يقدمه من أساسيات ومبادئ جديدة في إطار انظمة الحكم الديمقراطية، والهدف منه اشراك مختلف الفواعل في تسيير الشأن العام المحلي وتحقيق تنمية محلية ، والجزائر بدورها واكبت تحولات البيئة العالمية في ما يخص آليات تسيير شؤون الدولة، حيث اتخذت الديمقراطية التشاركية شعارا لها واعتمدت على بعدها التشاركي كحل لتوسيع دائرة مشاركة مختلف الفاعلين لرسم السياسات العامة دون اقضاء أي طرف، فكرست الجزائر الديمقراطية التشاركية ضمن قوانينها ودساتيرها وحاولت تبني هذه المقاربة في إطار مبادراتها الإصلاحية وتجسيدها في القوانين المؤطرة للبيئة الداخلية ورسم السياسات العامة والوقوف على مدى تجسيدها ميدانيا.

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر

سعت الجزائر إلى تكريس الديمقراطية التشاركية في المنظومة القانونية بشكل تدريجي كنظام جديد، وتمت دباجة بعض القوانين التي تفتح المجال للمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة والمساهمة في تسيير الشؤون العمومية ضمن نصوص وضوابط قانونية تمارس من خلالها نشاطها، غير أن حداثة التجربة التشاركية في الجزائر تصطدم بجملة من التحديات والعراقيل التي من شأنها أن تقوم بتعطيل مبدأ تطبيق الديمقراطية التشاركية.

المطلب الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر

أولا : التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية

تظهر أهمية هذا المبدأ و مكانته من خلال الوجود الدستوري له الذي يضمن عليه شرعية دستورية جسدها مختلف دساتير الجزائر الأربعة على المستوى المحلي من أجل تمكين المواطن من المشاركة في تسيير و اتخاذ القرار المحلي . سنتناول في هذا الصدد مكانة الديمقراطية التشاركية في الدساتير الجزائرية سواء تلك المعروفة بنظام الأحادية الحزبية أو المتبنية لنظام التعددية الحزبية وذلك وفقا للمخطط الآتي :

1- الديمقراطية التشاركية في دستوري 1963 و1976:

رغم تكريس الدولة الجزائرية لنظام الحزب الواحد إلا أن دستوري 1963 و1976 لم يخلوا من النص على مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية بحيث جاء في مقدمة دستور 1963 مايلي : "أن الحقوق الأساسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكنه من المساهمة بطريقة كاملة و فعالة في مهمة تشييد البلاد، وهي تمكنه من الاكتمال، ومن تحقيقه لذاته بصفة منسجمة في نطاق المجموعة طبقا للمصالح البلاد و اختيارات الشعب"¹

ولقد كرس أيضا الميثاق الوطني الصادر في جويلية 1976 الديمقراطية التشاركية من خلال الفقرة العاشرة من مقدمته التي ورد فيها : " إن الميثاق يمثل بدون شك مساهمة جديدة في التحرر الكامل للشعب الجزائري ويعبر في آن واحد عن تطلعاته العميقة و إرادته الجبارة"².

كما عدل الميثاق الوطني سنة 1986 الذي كرس مسألة المشاركة السياسية من خلال نصه على مشاركة الجماهيرية الشعبية في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة . أما دستور 1976 فقد أشار

¹ - دباجة دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 8 سبتمبر ، 1963، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، لسنة 1963.

² - دباجة دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 19 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية ، العدد 94 ، لسنة 1976.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

في ديباجته إلى أن دعائم الدولة الجزائرية تقوم على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية . كما نصت المادة 07 منه على أن : " المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة ، و الإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية و تتحقق فيه الديمقراطية . كما أنه القاعدة الأساسية للا مركزية ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات"¹ . لتضيف المادة 34 منه على أن "تنظيم الدولة يستند إلى مبدأ اللامركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات و المشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية"² . أما المادة 9 نصت على أن "ترتكز المؤسسات السياسية المنتخبة في جميع المستويات على مبدأ الجماعية في المداولة ، و الأغلبية في القرار و الوحدة في التنفيذ"³ .

و لقد شكل دستور 1976 خطوة إيجابية هامة نحو ممارسة المشاركة ، غير أن غياب مشاركة الأفراد في طرح اهتماماته ، و اعتبار الحزب الواحد في تلك الحقبة الوسيط بين الإدارة و المواطن حال دون تكريسها على أرض الواقع .

2- الديمقراطية التشاركية في دستوري 1989 و 1996 :

ومع مرحلة التفتح الديمقراطي التي تزامنت مع صدور دستور 1989 ، هذه المرحلة التي سجلت تحولات إيديولوجية عميقة بالنسبة للنظام الجزائري ككل و ذلك من خلال تكريس المنهج الديمقراطي الليبرالي و استئصال العقدة الاشتراكية و انتقلت الجزائر من خلاله من نظام سياسي قائم على نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب ، وهذا ما شكل خطوة إيجابية هامة في تكريس الديمقراطية التشاركية .

إذن دستور 1989 باعتباره أول دستور أقر بالتعددية السياسية قد وسع من مجال المشاركة السياسية و كرس بصورة واضحة و صريحة مبدأ المشاركة وركز على الجماعات المحلية كأسلوب للتنظيم الإداري و مشاركة المواطنين ، بدءا من ديباجته التي ورد فيها : "إن الشعب الجزائري ناضل و يناضل دوما في سبيل الحرية و الديمقراطية و يعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية ، أساسها مشاركة كل جزائري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية"⁴ . أما مواده الأخرى كرست مبدأ المشاركة بنصها في المادة 14 : "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي و العدالة الإجتماعية و المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب

¹ - المادة 07 من دستور 1976 .

² - المادة 34 من دستور 1976 .

³ - المادة 09 من دستور 1976 .

⁴ - ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 23 فبراير 1989 ، الجريدة الرسمية ، العدد 9 ، لسنة 1989

عمل السلطات العمومية"¹.

و أضافت المادة 16: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"². وبذلك يكون دستور 1989 قد كرس مبدأ المشاركة على نحو أفضل و أرقى من دستور 1976.

أما التعديل الدستوري لسنة 1996 احتفظ بنفس الأحكام في الدستور السابق . وقد جاء في الفقرة السابعة من ديباجة دستور 1996 أن "الشعب الجزائري ناضل و يناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية ، ويعتزم أن يبين بهذا الدستور مؤسسات دستورية ، أساسها مشاركة كل جزائري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية ، و القدرة على تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة و ضمان الحرية الكل فرد"³. كما أشار دستور 1996 من خلال المادتين 6 و 7 أن الشعب مصدر كل سلطة و أن السيادة الوطنية ملك للشعب وحده ، يمارسها بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها و يمارسها أيضا عن طريق الاستفتاء و بواسطة ممثليه المنتخبين.

3- الديمقراطية التشاركية في دستور 2016:

وضح دستور 2016 في ديباجته أن للشعب دور في تحقيق قيم الحرية والديمقراطية مستندة في ذلك إلى مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية على غرار ما نصت عليه المادة 8 منه، حيث أكد أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها الشعب، ويمارس هذه السيادة عن طريق الاستفتاء بواسطة ممثليه المنتخبين.⁴

ثانيا : التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية

سعت الجزائر في مسار الإصلاح حالها حال العديد من دول العالم إلى الانتقال من الديمقراطية في صورتها التمثيلية إلى التشاركية، إلا أن هذا الانتقال تم بالدرجة الأولى على مستوى السلطة المركزية، حيث ما زالت الدولة الجزائرية محافظة على طريقة التمكين السياسي عن طريق الانتخاب دون إشراك باقي الفاعلين في عملية صناعة واتخاذ القرارات المهمة في الدولة، وفي المقابل عملت الدولة على تجسيد مبدأ التشاركية على

¹ - المادة 14 من دستور 1989.

² - المادة 16 من دستور 1989.

³ - ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، لسنة 1996

⁴ - ليلي لعجال، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الاقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر،

المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2020، ص 167-168.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

المستوى المحلي، وقد حاول المشرع الجزائري في هذا الإطار استحداث بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي.

تمثل كل من البلدية و الولاية هيئات إقليمية تسعى إلى تنفيذ برامج و مخططات الدولة على المستوى المحلي، و تهدف من خلال ذلك الاستجابة للمتطلبات و الحاجيات المحلية المتنوعة المختلفة، لذا تعد الهيئات الإقليمية الركيزة الأساسية و البنية التحتية التي تبنى عليها الديمقراطية، والتي هي الأقرب للمواطن واللصيقة باهتماماته و بالتالي تعد الوسيلة التي من خلالها يمارس المواطن حقوقه السياسية من المشاركة في القرار و انتخاب ممثليه في المجالس المحلية، على هذا الشأن سهر المشرع الجزائري على وضع آليات قانونية لتفعيل وتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية، حيث ركز على وسائل إنجاز برامج و اصلاحات في شتى الميادين و ادماج الجماعة المحلية في هذه البرامج التنموية بهدف ترقية الحوار والنقاش بين الجماعة المحلية و الشركاء الاجتماعيين و المجتمع المدني. و يظهر ذلك من خلال الدستور الجزائري وكذا النصوص الخاصة بنشاطات المجلس الشعبي البلدي¹.

حيث اعتبر المشرع من خلال قانون البلدية لسنة 2011 أن توسيع مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية يتم بالدرجة الأولى من خلال استشاراتهم في أولويات التنمية المحلية على مستوى البلديات وهو الأمر الذي أصبح يشكل أولوية وطنية وهو الأمر الذي تم من خلاله فتح المجال للمواطن للتعبير عن حقه وإبداء آراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، وذلك عن طريق اعتماد مبدأ استشارة المواطنين حول خيارات أولويات التهيئة والتنمية المحلية من ضمن أهم النقاط التي تضمنها قانون البلدية الجديد لسنة 2011.²

المطلب الثاني: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

لقد برزت الديمقراطية التشاركية ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجارب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف انسدادا متزايداً (حركات جمعوية، بيئية، حقوقية، اجتماعية، إعلام، مواطنة، عرائض...) كل هذه العوامل والمؤثرات والتكتلات لا تجتهد في الديمقراطية النيابية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

¹ - علام إلياس، الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النص والممارسة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 02 (عدد خاص)، 2019، ص 88-89

² - ناصر الدين باقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر (دراسة في الأبعاد والمؤثرات)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 1، أكتوبر 2017، ص 165-166.

أولاً: التحديات القانونية:

1- حدود ممارسة مبدأ الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية:

إن قانونا البلدية والولاية، أثبت الواقع العملي تشديد الرقابة الوصائية على أعمال الهيئات الإقليمية إلى درجة أن تذوب شخصيتها وتفقد استقلاليتها، وعدم تحديد المشرع الجزائري معالم العلاقة بين السلطات المركزية اللامركزية، وعدم منح اختصاصات واسعة للجماعات الإقليمية يؤدي إلى غياب الحكم المحلي³. ولم يتوقف غموض مبدأ الديمقراطية التشاركية عند هذا الحد بل امتد إلى اللجان التي تشكلها المجالس المنتخبة، بحيث اتضح أنها غير فعالة بالشكل الذي يسمح لها بتحسين الديمقراطية التشاركية بتدعيم المجلس المنتخب في إدارة التنمية المحلية كون المشرع الجزائري تناولها في مواد محدودة دون التحسيس بأهميتها أو دورها في تجسيد المشاركة الواسعة للمواطنين المحليين، ومن بين هذه المواد المادة 33 من قانون البلدية التي فرضت تقديم نتائج أعمال اللجنة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، هذه المادة دون شك تتناقى والطابع التشاركي في تسيير شؤون البلدية¹.

2- آليات الإعلام في النصوص التشريعية:

إن آلية الإعلام مكرسة في العديد من التشريعات نذكر منها: قانون البلدية، قانون الولاية، قانون البيئة، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، قانون الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، قانون التهيئة والتعمير، أعطت للمواطن الحق في الحصول على المعلومات، إلا أن التطور التشريعي في إقرار هذا الحق قد أغفل العديد من الأحكام المتعلقة به، كعدم تحديد الإجراءات والآليات التي يتمكن من خلالها الشخص الحصول على المعلومات بل ترك الأمر للوائح والتنظيمات. كذلك بالنسبة لموقف الإدارة للرد على طلب الحصول على المعلومات إبلاغ المعني كتابة بقرار مسبب يتضمن أسباب الرفض، ويبين لمقدمه مختلف وسائل الطعن الممكنة له، ولكن من الناحية العملية تتخذ الإدارة مبررات غير واضحة ومبهمه لرفض هذه الطلبات، ومنها بالأخص مبرر السر الإداري الذي عادة ما تشهره الإدارة كحجة لرفض طلب الحصول على المعلومات التي تحوزها.

¹ - بختي بوبكر، تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 68.

ثانيا: العراقيل غير القانونية

1- ضعف المجتمع المدني والبعد السياسي:

إن أهم عقبة أمام تطبيق الديمقراطية التشاركية هي الإرادة السياسية، فوجود إرادة سياسية قوية لدى المنظومة الحاكمة لتبني هذا النوع من التسيير شرط أساسي لوجوده ونجاحه، فالديمقراطية التشاركية تعني فتح المجال العام واطلاق المزيد من الحريات لمختلف الفواعل وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وهو ما يعني إيجاد شفافية أكثر وعدالة أكثر وسيادة للقانون، فدون وجود رغبة حقيقية عند صانع القرار لتبني هذه المقاربة تبقى هذه الأخيرة حبرا على ورق. غياب ثقافة سياسية تشاركية في المجتمع تؤمن بعملية البناء والتعاون من طرف جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتسيير الشأن المحلي، نتيجة لغياب الحريات والمشاركة لعقود من الزمن وسيطرة ثقافة مركزية القرار، وعليه في حالة وجود إرادة سياسية صادقة لتبني هذه المقاربة، لابد من التأسيس لثقافة سياسية وتقاليد تدعم المشاركة واطلاق الحريات عبر مختلف مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني¹.

2- ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين:

تتمثل العراقيل الثقافية في انعدام الحس الشعبي نتيجة وجود ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطن، وكذا ضعف الثقافة التشاركية لدى المجتمع المدني، فالثقافة السياسية تعيق مشاركة فئات بعينها من خلال المجالس المحلية².

¹ - يوسف بن يزة و فيصل خميلة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 6، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2019، ص 44

² - رحمانى جهاد وعزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية بالجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة محمد زيان الجلفة، العدد التاسع، د.ت، ص 233

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام العديد من البلدان ومن بينها الجزائر، حيث تعتبر مجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية التي يكون الهدف الأساسي منها النهوض والارتقاء بكافة المجالات المتعلقة بحياة ونشاط المجتمع المدني، لذا يجب أن تتوفر جملة من المتطلبات قصد النهوض بالمخططات التنموية المنشودة.

المطلب الأول: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر

التنمية المحلية هي عملية، والعملية تحتاج الى سياسة عامة محلية، وكادر بشري مؤهل واطار تنظيمي مرن ورؤية سوسيو اقتصادية تتناغم والتوجهات السياسية للدولة؛ وهذه كلها تشكل تحديات للنظام السياسي الجزائري والتي تستدعي التجديد في الاطار العام الذي يحكم وظيفة هذه عملها الجماعات بما يتمّ كن من بعث الدينامية في ؛ وعليه يمكن القول أن تجديد عمل الجماعات المحلية يتطلب التغيير على المستويات التالية:

اولا - على مستوى الأجهزة التنفيذية:

إن تفعيل عمل الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي بالجزائر يتطلب تجديد الأطر الأساسية التي تضمن وجود فريق عمل محلي ذو كفاءة عالية بمسائل الاحصاء والتخطيط، وكذا يملك رؤية تنموية، كما يتمتع بثقافة المشروع الاقتصادي، كما ينبغي أن يكون ذو دراية عالية بالمشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع المحلي؛ وهذه المتطلبات تقتضي توفر متغيرين أساسيين في الجهاز التنفيذي المحلي، وهما: الكفاءة العلمية، والخصوصية المحلية، حتى يتمكن هذا الجهاز من تجذير الحلول والنهوض بأعباء المجتمع المحلي وفق رؤية سوسيو اقتصادية تعمل على مشاركة الفاعلين المحليين في العملية التنموية وهما¹:

1-الكفاءة العلمية: تحتاج رسم السياسة العامة التنموية على المستوى المحلي بالجزائر الى عمل ميداني: يبدأ بدراسة وتجميع البيانات الخاصة ببيئة المجتمع المحلي أولاً، واحصاء الاحتياجات ثانياً، ودراسة الامكانيات ثالثاً، وتحديد متطلبات العمل ومراحلها رابعاً، وكذا تحديد مراحل التنفيذ وآلياته خامساً، وتحديد طرق الرقابة والتقييم سادساً؛ فهذه المراحل التي تمر بها هذه العملية تحتاج الى كفاءة ادارية ذات تكوين علمي يلمّ بمشاكل المجتمع المحلي وقادر على استغلال الامكانيات لتلبية المتطلبات؛.

2-الخصوصية المحلية: إن المبدأ الأساسي في تشكيل المجالس المحلية عبر الانتخابات، هو: أن أفراد المجتمع

¹ - فضيل ابراهيم مزارى، اشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات، مداخلة مقدمة بجامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، د.ت، ص8

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

المحلي هم الأكثر دراية بمشاكلهم؛ وأصبحت الانتخابات المحلية مؤشر قاعدي في الديمقراطية المحلية التي تعتبر هي الأخرى مؤشر تقييم مدى ديمقراطية النظم السياسية؛ وعلى هذا الأساس فمن منظور نظرية الديمقراطية والتنمية يؤكد البحث على ضرورة الربط بين متغيري الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية؛ فعملية التنمية المحلية تحتاج الى سياسات تنموية، والسياسات تحتاج الى معطيات، والمعطيات تحتاج الى عمل ميداني حتى يتم تحديد أولويات التنمية وكيف يمكن استغلال الجهود المحلية في بعث دينامية التنمية، فالتجارب الناجحة في الإدارة المحلية (بريطانيا، الدنمارك، فرنسا..). تؤكد على ضرورة قيادة أفراد المجتمع المحلي للمجالس المحلية، والتي من خلالها يعملون على استغلال الامكانيات المحلية لتلبية حاجيات المجتمع المحلي، وعلى أساس كفاءتهم في رسم السياسات وتنفيذها محلياً يتم ضمان استمرارهم في قيادة هذه المجالس وفق الآليات الانتخابية، فالمجتمعات المادية ومن منظور الخيار العقلاني الرشيد تؤكد الارتباط الوثيق بين اشباع الرغبات المادية وحشد الجماهير الانتخابية، وعلى أساسها تتم المعاقبة الانتخابية اذا تضررت البرامج الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي في كل موسم انتخابي، فالمنتخبون المحليون هم تحت رقابة الجماهير الشعبية، تزيد حظوظهم بما يقدمونه من إنجازات لأفراد المجتمع المحلي وهذا هو جوهر الديمقراطية المحلية.

وحتى تحقق التنمية المحلية في الجزائر بشكل فعال وناجع وجب الاشارة إلى العديد من النقاط وهي

كالتالي:¹

- اشراك جميع الفاعلين المحليين البلدية، الجمعيات، المقاولون، الخ... الخ في تفعيل التنمية المحلية مع ضرورة ترسيخ القيم المعنوية الايجابية مثل الإيمان بالرسالة الوطنية، حب العمل، والرغبة الصادقة في رفع مستوى المعيشة والمشاركة في الانتاج، وكذا الاستعداد لتحمل التضحيات كدفع الضرائب، والتنازل عن بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة كالتجاوب مع حملات الدعم للدخار وتنظيم الأسرة والحفاظة على أدوات الانتاج والمعدات المختلفة وصيانتها بالمشاركة في الانتخابات والاختيار على أساس البرامج

- ضرورة القيام بتشخيص تشاركي للمجال الترابي المحلي وتحليله وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، بحيث يجب مراعاة التركيبة السكانية الموجودة بالإقليم المحلي وكل ما يتعلق بعاداتها وأعرافهم السائدة، دون أن ننسى تقييم كل الامكانيات الاقتصادية والجغرافية المتوفرة، والاستثمار على أكمل وجه، وكذا تسجيل

¹ - ميزاري محمد، شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

كل النقائص والمشاكل ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها

إضافة إلى ما سبق، يشير أحمد مصطفى خاطر إلى أن متطلبات التنمية المحلية تتمثل أساسا في:¹

- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية . ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع، حيث تعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري
- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان واذا حدث وبدا المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن ، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

المطلب الثاني: عوائق التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها :

أولا: العراقيل الاقتصادية: تتمثل في:²

- ✓ قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- ✓ العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- ✓ غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- ✓ اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعد انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص46-47

² - براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد2، جامعة حمة لخضر الوادي، ديسمبر 2018، ص85.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

- ✓ الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يتقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمائها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.
- ✓ الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية،
- ✓ الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة،
- ✓ عند التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة،
- ✓ تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة. *عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

ثانيا: العراقيل الاجتماعية:

تتمثل في: ¹

- ✓ من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.
- ✓ ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن .
- ✓ الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- ✓ تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

ثالثا: العراقيل السياسية :

- ✓ سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية.
- ✓ غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية" هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام

¹ - براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، المرجع السابق، ص86.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

- ✓ غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية .
- ✓ غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون يخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية¹
- ✓ ومن بين العوامل السياسية التي تنصدي للتنمية المحلية، تتجسد أساسا في سيطرت المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم، حيث إن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية، ويلغي وجودها من الأصل حيث إن هذا الجانب السياسي - اللامركزية - يحقق الديمقراطية بشكل فعال، كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية، ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية، وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.²

رابعا: العراقيل الإدارية

تتمثل في:

- ✓ عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لان استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تدويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
- ✓ عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.
- ✓ سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية،

¹ - براهيمى نصيرة، ناصور عبد القادر، المرجع السابق، ص 86.

² - محمد الناصر مشري، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" . رسالة ماجستير (جامعة فرحات عباس - سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2011)، ص.79.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات،

✓ **النقص النوعي:** على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال ، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعي سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرقق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيا باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية . فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعد الانضباط في تحسين برامج للقية من جهة أخرى.

✓ **والجزائر كذلك تعاني مشاكل إدارية تعيق مسار التنمية المحلية على وجه الخصوص، والإدارة المحلية على وجه العموم، نظرا للغموض الموجود في النصوص التشريعية التي تتعلق بين المركز والهيئات المحلية، فمن خلال القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية، تتضح لنا الاختصاصات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة ومدى اتساعها وتدخلها في شتى الأنشطة والمجالات الاقتصادية، اجتماعية، ثقافية ... وغير ذلك، إلا إن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بسلطة الرقابة الوصائية من طرف المركز .¹**

¹ - نور الدين يوسف، " **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2008/2000** ، دراسة حالة ولاية البويرة". رسالة ماجستير (جامعة محمد بوقرة - بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2010/2009)، ص.38.

المبحث الثالث: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر للارتقاء بالتنمية المحلية

قصد تحقيق تنمية محلية شاملة تبنت الجزائر المقاربة التشاركية كفاعل لتسيير الشؤون العامة المحلية باعتبارها أسلوب حديث يسمح بتجسيد المشاركة الواسعة لمختلف الفواعل، وتعد الجزائر من الدول التي انشغلت بالتنمية المحلية وتعتبرها هدف الجماعات المحلية والاقليمية، فكرست الديمقراطية التشاركية لتحقيق ذلك من خلال طرحها لبعض البرامج التنموية لتفعيل دور الجماعات المحلية والاقليمية من أجل بناء قدراتها ومواجهة التحديات التي يفرضها الواقع المحلي.

المطلب الأول: اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي في الجزائر

من منطلق أن مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي وحيوي في عملية التنمية، إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، وجب على هذه المؤسسات الالتزام بحماية الضوابط والأسس التي تسمح لها بالمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من إشراكها في العملية التنموية، ومن بين أهم هذه المؤسسات ما يلي:

1- الحركة الجمعوية

يعتبر العمل الجمعوي كمحفز ورافد من روافد تأسيس الديمقراطية التشاركية، بحيث يجب أن تضطلع الحركة الجمعوية بمهمة المشاركة في صياغة وبلورة استراتيجيات بإمكانها أن تساهم في التخفيف من وطأة العديد من التحديات التي تواجهها.

إذ يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطين بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية، وهي تعني بشكل بسيط أن يكون للمواطنين رأيا ودورا في صناعة القرارات التي تؤثر في سياساتهم، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التعبير، وأيضا قدرات المشاركة البناءة، ويعد مبدأ المشاركة حاليا من الهواجس التي تفرق بال مختلف المجتمعات والدول وكذا المنظمات الدولية، إذ تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية بدورها في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية، كطريق الإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي، ويتم تعريفها على أنها: "إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصل يمكن الأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في عين الاعتبار آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية"¹.

¹ - صالح زباني، مداخلة بعنوان: التفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ، ص ص 3-4.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

حيث تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط منظمات المجتمع المدني وبما فيها العمل الجماعي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم والذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي.

ويمكن للعمل الجماعي أن يحقق العديد من الطموحات التنموية، وأن يكون قاطرة أمامية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي وذلك عن طريق¹:

- ✓ تأطير وتعبئة العديد من الفئات الاجتماعية ولا سيما الشبابية منها، فهن طريق العمل الجماعي يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي من أركان التنمية وهو العنصر البشري، وترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة والجادة، وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية لا سيما الشبابية منها بتحرير ابداعاتها وتحقيق ذواتها.
- ✓ تعدد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجماعي تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية بحكم التصاقها بمحوم وتطلعات المواطنين، وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين، سواء تأطير من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالهم.
- ✓ ومن خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي تميز فيها النشأ الجماعي بالحيوية والفعالية لاسيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاضد دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال انجاز مشاريع مختلفة تكون مصدر التوفير فرص الاندماج السياسي عبر الانخراط في مبادرات متنوعة، فعلى مستوى انخراط الجماعي في مبادرات اقتصادية كإيجاد فرص الشغل، وتعزيز البنية التحتية، فإن ذلك ينعكس إيجابا على الادماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية من عملية التنمية، ويمكن أن تتصور حجم العائد المادي والمعنوي من خلال عملية الادماج، إن دمج المواطنين محليا من خلال تفعيل العمل الجماعي بعد وسيلة هامة، لتحقيق التنمية المحلية وإرساء قواعد الاستقرار السياسي والقيم الاجتماعية

2- الأحزاب السياسية

¹ - صالح زباني، المرجع السابق، ص 5-6

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة، فالحزب هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم وبالدولة، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها.

كما أنها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وهي مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم والانتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية والتي هي من بين معالم الديمقراطية.

كما تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من بينها الأحزاب السياسية أحد أهم محاور التنمية، بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية وذلك من خلال مشاركة واسعة للمواطنين في صنع القرار وفي المتابعة والمحاسبة والمساءلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة، لأنه إن لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة والمحاسبة شكلية حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان لا بد أن تصنف بما يلي¹:

✓ الاستقلالية

✓ الديمقراطية الداخلية

✓ العضوية (فتح أبوابها للجمهور)

✓ التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

تسعى الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية بواسطة ما يلي:

✓ الشعبية (الولائية)

✓ إعداد القيادات ويشمل القيادات العليا في البرلمان، وفي المجالس (البلدية) وكذلك على مستوى الوطنية الحزبية.

✓ التنشئة السياسية وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية.

✓ المساءلة وتمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية وذلك عن طريق السؤال الكتابي أو الشفهي (المساءلة التشريعية البرلمانية) أو عن طريق وجودها في الحكومة

الانتقالية (المساءلة التنفيذية) المساءلة عن طريق السلطة الرابعة وسال الإعلام الجرائد والصحف

¹ - ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة الفكر، العدد 3، بدون تاريخ، ص ص 113-114.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

الحزبية، المساءلة عن طريق المجالس المحلة المنتخبة التمثيل القاعدي).

✓ التنافسية السياسية يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي ببعده عن دائرة العنف.

✓ توسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين الحكام من خلال نقل مطالب وانشغالات واحتياجات السكان، ويفتح كذلك المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة.

✓ محاربة الفساد الذي يعتبر أكبر العوائق في وجه التنمية، فالحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وتداول السلطة، يحول دون استفراء حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة¹.

الفرع الثالث: المنظمات غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية أصبحت تتبوأ مكانة خاصة، تطراً للدور الذي تلعبه في تعزيز بناء المجتمع المدني وتأسيس الديمقراطية، من منطلق المشاركة الشعبية الكاملة وهي تؤدي هذه المنظمات دورها كداعية لبناء مجتمعات مرتبة قوية وفعالة ونشطة ولا بد أن تضع في اعتبارها أن الفقر والبطالة والأمية هي نتاج سياسات غير سليمة سواء كانت محلية أو دولية، وأن حلها لن يتحقق بدون عدالة حقيقة سياسية واجتماعية واقتصادية تضع في اعتبارها التركيز على النساء والأطفال وكافة الفئات المهمشة، وأن ذلك لن يتحقق دون التضامن بين كافة المنظمات غير الحكومية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وربط كافة المشاريع باحتياجات السكان الحقيقية، على أن يتم ذلك في إطار وجود خطط عمل طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى مع الوضع في الاعتبار أن كل ذلك لن يتم بعيدا عن التنسيق والتعاون وشبكات العمل المشتركة بين بني المجتمع المدني المحلية والاقليمية والدولية ضمن الخطوط العامة التالية²:

✓ تعزيز العلاقات مع قوى الضغط ومختلف بني المجتمع المدني من اجل تحقيق تنمية أكثر عدالة وبيئة أكثر أمان، بالإضافة إلى دعم التعددية الديمقراطية وتقوية المشاركة في العمل العام.

✓ إشراك أفراد المجتمع ومكافحة الفساد بكل صوره واعلاء القيم والسلوكات التي تتفق مع القيم

¹ - ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 115.

² - المرجع نفسه، ص 101.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

الخلقية.

✓ تعزيز المرأة وتمكينها والاهتمام بالطفولة مع احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير الديمقراطية.

✓ تحقيق السلم العادل في العالم.

ويظهر جليا أن عبئا ومسؤولية كبيرة تقع على المنظمات غير الحكومية في عملية بناء المجتمع المدني وتحقيق التنمية البشرية العادلة، وحتى تقوم بمسؤوليتها عليها أن تراعي التوجيهات التالية¹:

✓ القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع

✓ وضع القرار السياسي وذلك في إطار من التخطيط.

✓ ممارسة التشجيع على صعيد المنظمات غير الحكومية ذاتها، وكذلك على صعيد تشجيع الدولة، في أنشطتها ومشاريعها المتوجهة للتنمية المجتمعية والبشرية.

✓ القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.

✓ اسهام هذه المنظمات في توفير فرص العمل، والقضاء على البطالة، والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين.

✓ أهمية المنظمة الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة لتعبئة المواطنين في مجالات مختلفة وتأكيد الحقوق والدفاع عنها.

✓ انفتاح المجتمع المدني وتحريره من كافة القيود ومن ثم تنظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم.

وفي المجتمع مؤسسات كثيرة يحتل فيها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم في تطوير المجتمع، إذ أن العمل المؤسسي يساهم في جميع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، كما تعمل منظمات العمل التطوعي على توجيه مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، كما تعمل على التقليل من الانتهازية وتسهيل التعاملات الاقتصادية والسياسية وتدفع المعلومات التي تشكل أساسا للتعاون وأساسا لمشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة، كما تشجع

¹ - سفيان ريملاوي، المرجع السابق، ص 102.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

التواصل بينها وبين السلطة التنفيذية على تبادل المعلومات التي تمكن من المساهمة في صنع برامج تنبئ وفقا لحاجات أولويات المواطنين والدولة¹.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي

‘ن الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية هو تخفيف العبء على الهيئات المركزية في القيام بمهامها وتحويل بعض الصلاحيات للهيئات المحلية المتمثلة في الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، اللتان تقومان باشتراك المجتمع المحلي الإدارة وتنظيم وحل مشاكلهم بأنفسهم، وهذا الاشراف يحقق مبداء الديمقراطية والحكم السليم. هي وسيلة من احدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم، ويعد كمفهوم أساسي في تنظيم المجتمع، ويقوم على مجموعة من المفاهيم الفرعية ومنها²:

- ✓ دون مساهمة السكان لا يصبح هناك معنى للديمقراطية.
- ✓ غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية.
- ✓ مساهمة الانسان في توجيه حياته يؤدي إلى نمو احساسه بكيانه الشخصي. -
- ✓ المشاركة تؤدي إلى فهم المشكلات والتعامل معها.
- ✓ المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيرات والتحديث

1- أهمية المشاركة الشعبية:

تتجلى أهمية المشاركة الشعبية فيما يلي³:

- المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة: تستخدم المشاركة الشعبية لتقليل التكلفة من خلال رفع جزء من أعباء المشاريع والبرامج والقيام بها بالمجهودات والتمويل الذاتيين.

¹ - نجيب بن خيرة، " المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة"، مداخلة بقسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، بدون تاريخ، ص ص 3-4.

² - منال عبد المعطي صالح قديمي، " دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي -حالة دراسية للجنانا لاجياء السكنية في مدينة نابلس". رسالة ماجستير (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2008)، ص ص 27-28.

³ - الزهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق ". أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013 ، ص 50.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

- المشاركة أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات
- يعتبر وسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات المواطنين ومطالبهم للحكومة عن طريق ممثليهم النيابيين.
- المشاركة وسيلة لتحقيق فعالية المشروعات وتوظيف الموارد حيث تحقق المشاركة الشعبية التناسق بين العلاقات والتعاون بين مختلف المستويات بداية من المحليات وصولاً إلى الهيئات المركزية من خلال الاستفادة من المشاريع التنموية.
- المشاركة أداة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات لصالح الأسر والمجتمعات المحتاجة، وذلك من خلال القنوات التطوعية باعتبارها القنوات الوحيدة في تأمين الاستخدام الأمثل للدعم والمساعدات التي توجه للفئات الضعيفة .

2- دور مشاركة المواطن في التنمية المحلية:

أن المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع المحلي على أساس أن التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم من غير المواطن، ومنه يتضح دور المواطن في التنمية من خلال¹:

- توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المستويات الكبرى على المستوى الوطني.
 - تكريس مبدأ ديمقراطية الخدمات عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه. والرفع من الوعي الاجتماعي للمجتمعات المحلية
- يعتبر المواطن أو المجتمع المحلي لية من الليات تعزيز بناء قدرات التنمية المحلية، فالمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية أساس ضروري لبناء الديمقراطية، والمساهمة في شفافية ومصداقية العمل المحلي، وإيصال مطالب المجتمعات المحلية لأجهزة الدولة وترجمتها على شكل سياسات خاضعة للرقابة الشعبية التي هي أساساً عبارة عن الاستجابة لمدخلات المواطن، فالمواطن أن صح التعبير فاعل أساسي لا بد منه في الحياة السياسية على المستوى الوطني أو المحلي، فهو عماد بناء الديمقراطية و أساس نجاح التنمية المحلية التي هي الأساس الضروري في بناء التنمية الوطنية.

كما أن الجزائر منذ أوائل التسعينيات، إتزمت البروتوكولات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحاولت

¹ - سعاد طيبي، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، أطروحة دكتوراه ، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر: كلية القانون، 2008/2009 ، ص ص.235-236.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

الاستجابة لتعليمات الحكم الراشد. وقد تجسد ذلك في المجال المتعلق بالمدينة من خلال تطبيق منهجيات تشاركية في مشاريع الإسكان.

تحقيقا لهذه الغاية، يتم الآن دعم السياسات الحضرية لتأهيل وإعادة تأهيل الأحياء المتدهورة لنماذج الحكم من خلال مشاركة المواطنين القائمة على الإدارة المركزية وولادة طريقة جديدة لإدارة المدينة، تفضل الإدارة المشتركة بما في ذلك الجهات الفاعلة المختلفة.¹

كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحتاج إلى إعطاء الأولوية للأشخاص باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين. فهي بذلك تعبير عن مسار كسر الجليد بين السلطة المحلية والمواطن. الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية هو مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنتظرة من إشراك المواطنين مباشرة في تقديم المقترحات إلى السلطات المركزية، بشكل عام، والإقليمية والمحلية على وجه الخصوص.

تشكل الديمقراطية التشاركية ميدانا خصبا لإنتاج القادة والسياسيين، فالديمقراطية التشاركية/التساهمية وسيلة لحسين أداء السلطات المحلية باعتبارها ميدان تدريبية على الفعل الديمقراطي ومكانا حقيقية لمشاركة المواطن آرائه وهمومه وطموحاته، حيث تبرز أهميته في الآتي²:

- تعيش الجزائر فعلا أزمة مشاركة بسبب أزمة تمثيل المواطن المحلي من طرف المنتخب المحلي؛
- التنمية المحلية هي عملية تظافر الجهود الحكومي، والجهود الشعبي المحلي، للارتقاء بمستوى السكان المحليين اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان.
- إن المواطن المشارك والناقد لحكومته هو خير من المواطن الخاضع والمطيع، لأن ذلك سيؤدي إلى الانفجار لا محالة، فالمواطن المشارك يجنب المسؤول مطبة الانغلاق والفلتان، وسوء العلاقة بينه وبين المواطن، خشية أن تتحول إلى انعدام الثقة بينه وبين المسؤول المحلي.
- دور المواطن كشريك يعتبر دور مفصلي في إنتاج واقع تنموي إيجابي، في الإقليم الذي يعيش فيه، ذلك أن التنمية المنشودة هي من وإلى المواطن المحلي.
- عدم الثقة بين المواطن المحلي والمنتخب المحلي لم تكن لو فعلت الديمقراطية التشاركية وكان للمواطن صوت حقيقي عند الجماعات المحلية.

¹ - لزهرة بن عيسى، مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية - قراءة في التجربة الجزائرية

- مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 192

² - المرجع نفسه، ص 194

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

- اللبنة الأولى للديمقراطية الوطنية، هي: الديمقراطية التشاركية المحلية، فالتنمية المحلية هي عبارة عن تنمية خاصة بمنطقة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إبداء المشكلات فالمواطن هو الأدرى باحتياجات المحلية؛
- يؤدي إلى عدم تفتيت وحدة المجتمع وإبعاده عن التجاذبات السياسية ويشعر كل مواطن بأن صوته مسموع واصل للمسؤولين المحليين.
- لا يتسنى بلوغ غايات التنمية المحلية إلا من خلال تطوير المبادرات المحلية، والبحث عن قيم ومعايير جديدة للمشاركة التنموية للمواطن في حلول محلية، لمشاكل الجماعات المحلية، عن طريق الجمعيات والمنتديات والمواقع الإلكترونية المحلية، الداعمة لنجاح برامج التنمية المحلية.

المطلب الثالث: القطاع الخاص وتكريس الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

- لقد تأكدت الحكومة الجزائرية من أهمية القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية المحلية لذلك ارتأت جعله شريك لها، ومن ثمة ساد مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الجزائر.
- وتتشكل الدولة بمختلف أجهزها أكبر قوة في تحقيق التنمية، غير أنها ليست بمفردها في هذا المجال، فهناك تحول واضح في أغلب دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق من أجل أن يكون للقطاع الخاص دور في تحقيق التنمية، فأصبحت بذلك معظم الدول تعول عليه في المساهمة في تنمية المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين¹.
- ومن هنا أصبح للقطاع الخاص دور فعال في المشاركة في عملية التنمية بجانب الحكومة، غير أن الجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تحقيقها في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص وتعمل على استمرارته في المشاركة في عملية التنمية من خلال²:

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة
- إدامة التنافسية في الأسواق
- توفير فرص متساوية أمام الجميع خاصة الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة

¹ - صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، القاهرة، قسم الاقتصاد، دس ن، ص8.

² - محمد عبد الوهاب، دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة، ورقة حثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، الإمارات العربية، 2007، ص50.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

- في الحصول على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.

- استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.

- تنفيذ القوانين والالتزام بها.

- التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية

وبذلك يتضح أن الحكومة تعطي دورة كبيرة للقطاع الخاص في إحداث التنقلة النوعية على نطاق المجتمع

ككل، وذلك من خلال التفاعل والتكامل بين دور الحكومة ودور القطاع الخاص بشكل متكامل.

و إن كانت الدولة هي الفاعل الأساسي في عملية التنمية فلقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع

الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى

الخدمات لهم، خاصة وأن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالموصفات

المطلوبة .

وقد تزايد دور القطاع الخاص وأصبح بالفعل قوة رئيسية وذلك لما يوفره من خبرة ومال ومعرفة لازمة في

عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني. وكمثال على

ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية.¹

و ترتبط أهمية دور القطاع الخاص بالتنمية المحلية بمدى إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية

والاجتماعية المحلية، والتي يأتي على رأسها البطالة ومستوى الدخل والتلوث.... ولا يمكن لأي مجتمع مواجهة

هذه التحديات بالاعتماد على قطاع دون الآخر، بل إن ذلك مرهون بتعاون كل من القطاعين العام والخاص

وقد بقي القطاع الخاص في الجزائر يحتل مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء في ظل نظام

السيير المركزي أو في نظام اقتصاد السوق، نظرا لدوره المهم في التنمية الوطنية والمحلية، وعرف هذه السنوات

الأخيرة تطورات كبيرة من خلال عملية الخوصصة التحويلية والإنشائية، ومن خلال سياسة التنمية التي ترمي

إلى التركيز على المبادرة الفردية الوطنية والأجنبية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل مواجهة

¹ - حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 01. السنة السابعة والعشرون نوفمبر، 2004، ص 25.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

مشكلة البطالة و رفع مستوى المعيشة والدخول الفردية الضرورية للتكوين الرأسمالي من أجل استخدامه في تمويل برامج ومشاريع التنمية .¹

إن تحسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية المحلية بالجزائر ؛ وذلك لما يوفره من مشاريع تعاونية تنموية التي تعمل على تشجيع المبادرة الحرة بالاعتماد على خبرة كلا الشريكين

¹ - حسن كريم، المرجع السابق، ص 26.

المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر موضوع التنمية بشكل عام ذو أهمية كبيرة في الأوساط السياسية، حيث شكل ولا يزال يشكل مادة للنقاش والجدل بين مختلف السياسيين والمفكرين، حيث يتم تفعيلها بالاعتماد على العديد من الآليات من بينها الديمقراطية التشاركية، وهذا ما سنحدده عبر مطالب هذا المبحث كما اننا سنحدد هاته الفاعلية في الجزائر بشكل خاص.

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية على الجماعات المحلية بالجزائر

تحتل الجماعات المحلية المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساس وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قربا من المواطن، من مشاكله وشكاويه.

لقد ذكر ميثاق طرابلس في حديثه عن البلدية أن أجهزتها ستختار بطريقة الانتخاب وإنه ستكون لها صلاحيات خاصة تمارسها في ظل وصاية السلطة المركزية¹، ثم جاء أول دستور للجزائر سنة 1963 لينص في مادته (09) على: " أن المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية"²، وتعززت هذه الأهمية بصدور أول قانون بلدي سنة 1967، حيث تنص المادة الأولى منه على أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية..."³. ثم تعززت هذه الإدارة بالقانون الولائي سنة 1969.

كما أكد على أهمية هذا المرفق دستور 1989 المعدل، رغم التوجه الأيديولوجي الجديد، فنص في مادته (15) على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية . واختتمت بتعريف القانون البلدي لسنة 1990 في مادته الأولى، حيث يعتبر أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون"⁴ إن الاعتراف بأهمية هذا المرفق من خلال النصوص التشريعية يدعونا لمعرفة مدى الصلاحيات التي خص بها في مجالات التنمية.

1 - أحمد محيو: "محاضرات في المؤسسات الإدارية"، تر: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية 1979 ص 181.

2 - أنظر دستور 10 سبتمبر 1963، المادة 09

3 - أنظر الأمر رقم 24/67 الصادر بتاريخ 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، المادة الأولى.

4 - القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، المادة الأولى.

1- البلدية ومجالات التنمية:

خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجالات التنمية وذلك منذ اعتماد أول قانون لها سنة 1967، ثم جاء القانون البلدي الجديد على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية. وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان: "صلاحيات البلدية" والمتمثلة في التهيئة والتنمية المحلية، التعمير والهيكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية؛ السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية¹.

كما أعتبر المشرع الجزائري أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوارى، كما ألزم المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين واستشارتهم في كل ما يخص التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم، وتحسين ظروف معيشتهم².

ويمكن المشرع رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية، كل خبير، أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم³.

2- الولاية ومجالات التنمية:

اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية وهي أيضا منطقة إدارية للدولة⁴، ثم عززت بقانون 1990 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث - اختصاصات المجلس الشعبي الولائي -: "يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية"⁵، ولاسيما: الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والسكن.

¹ - المصدر نفسه، الباب الثالث: "صلاحيات البلدية" من المادة 84 إلى المادة 111.

² - المواد 11-12 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، صادرة بتاريخ 2011/07/03.

³ - المادة 13 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية

⁴ - الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية

⁵ - القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، المادة 63.

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

ومختصر القول أن للجماعات المحلية الدور المركزي والمحوري في عملية تنمية الإقليم، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل. كما استفادت من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد هذه المهام والصلاحيات برامج على أرض الميدان.

المطلب الثاني: برنامج كابدال لتجسيد التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية

في سياق الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي اضطلعت بها الجزائر في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية في دستور 2016،¹ بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية والمستدامة والمندمجة، أطلق عليه اختصارا اسم "مشروع (كابدال)"²، فما هي حقيقة هذا المشروع؟ وفيما تتمثل أهدافه؟ وإلى أي نطاق يمتد تطبيقه؟

1- مشروع (كابدال):

برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف اختصارا بمشروع (كابدال)

Programme de renforcement " (Cap DeL) des **Capacités** des acteurs du **Développement Local**".

هو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل يقدر بحوالي 11 مليون يورو، تساهم الحكومة الجزائرية بـ 2 839 320 يورو، والاتحاد الأوروبي بـ: 77000000 يورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: 190000 يورو³. هذه الشراكة تمثل السند التقني الذي يتلخص في جلب الخبرة وتسيير المشاريع بحيث:⁴

- تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

¹ - تنص المادة 15 من دستور: 2016 "...تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"

² - برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر، مطوية حول برنامج (كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، ص 1

³ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)، د.ص. متوفر بتاريخ 2021/05/07 على موقع الوزارة على الرابط:

<http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf>

⁴ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حوار مع السيد محمد دحماني مدير برنامج (كابدال) في برنامج ضيف الصباح على القناة الأولى للإذاعة الجزائرية، أجري بتاريخ، 2017/3/9 متوفر على قناة وزارة الداخلية بموقع اليوتيوب

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

- تنضم وزارة الشؤون الخارجية إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاركية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.
- يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الرشيدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.
- ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

2- أهداف البرنامج

حسب الجهات الراعية للبرنامج، فإن (كابدال) يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكمة بلدية تشاركية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات (من بداية 2017 إلى نهاية 2020) في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات الوطن.¹

فالهدف الرئيسي إذن للبرنامج هو دعم قدرات الفاعلين المحليين خاصة النساء والشباب من أجل ترقية مشاركة المواطن في التخطيط المحلي بصورة شفافة وتسهيل التفاعل بين مختلف الأطراف في إقليم البلدية. وهكذا يتبين أن أبعاد البرنامج تشمل مجالين رئيسيين هما الديمقراطية التشاركية من جهة والتنمية الاقتصادية المحلية والمستدامة من جهة أخرى، وهذا بتعزيز قدرات الفئات المختلفة من الناحية المادية والتكوينية على مدار أربع سنوات وفي عشر بلديات. والملاحظ أن القائمين على هذه المبادرة قد أحسنوا التركيز على هذين المجالين الحيويين على المستوى المحلي والذي يكمل كل منهما الآخر، فالديمقراطية التشاركية تسمح بطرح أفكار المجتمع المدني أمام الإدارة المحلية بخصوص انشغالات الشارع في كافة الميادين وخاصة منها التنمية المحلية، والإدارة المحلية بدورها ستتحقق القرارات والمخططات برؤية تشاركية بما يخدم أهداف التنمية المحلية عن طريق خلق موارد اقتصادية دائمة بعيدا عن الاتكال على مخصصات ومخططات الحكومة المركزية الموجهة للبلدية، وهذه الديناميكية المتكاملة من شأنها دفع عجلة الاقتصاد من ناحية وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة تفعيلا للحكامة الرشيدة

¹ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حوار مع السيد محمد دحماني مدير برنامج (كابدال) في برنامج ضيف الصباح على القناة الأولى للإذاعة الجزائرية، المرجع السابق

3- نطاق تطبيق برنامج (كابدال)

طبق برنامج (كابدال) من الناحية الجغرافية على 10 بلديات نموذجية، ومن الناحية الزمنية يطبق على مدار أربع سنوات، أما من الناحية الموضوعية فيتضمن أربعة محاور أساسية:

أ- النطاق الجغرافي للبرنامج

يشمل البرنامج عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني هي: بلدية تميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها، بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، بلدية بني معوش بولاية بجاية، بلدية غزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلة بولاية سطيف، بلدية جانت بولاية اليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة وبلدية بابار بولاية خنشلة¹.

حيث تم اختيار هذه البلديات كعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي. فمنها بلديات ساحلية، جبلية من الهضاب العليا والسهوب، وأخرى من الجنوب الكبير، وتشكلت هذه البلديات النموذجية العشر حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقارنة كابدال النموذجية، بحيث سيتم الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة لتلك البلديات كنماذج تتبناها بلديات أخرى عبر التراب الوطني مشاهدة لها من حيث المقومات مستقبلا.

في الحقيقة يؤخذ على البرنامج اقتصره على عشر بلديات من أصل 1541 بلدية في كل التراب الوطني، فهي تشكل نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يخلق جوا من اللامساواة بين الجماعات الإقليمية. وعلى الرغم من أن إدارة المشروع تبرر انتقاءها لتلك البلديات بصورة تضمن التنوع الذي يعرفه التراب الوطني من حيث مساحة كل بلدية وإمكاناتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي، إلا أنه لا يخفى تعطش كل البلديات الجزائرية لمثل هذا الدعم المالي والتقني خاصة البلديات النائية المهمشة، ولكن ما يخفف من وطأة هذه اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص عزم الحكومة على تعميم المبادرة -إن نجحت- على كل البلديات مستقبلا وهذا ما نتمناه فعلا. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن اختيار عشر بلديات نموذجية فقط يعد خيارا استراتيجيا من طرف الحكومة على اعتبارها عينات مصغرة يمكن التحكم بها وتركيز الجهود عليها مع الأخذ في الحسبان أنها التجربة الأولى من نوعها في الجزائر، لتصبح هذه العينات مستقبلا نماذج يحتذى بها في مجال

¹ - حمزاني ندير، مشروع واعد لترقية اقتراب جديد للتنمية المحلية، منشور بقسم الأخبار بموقع وزارة الداخلية، متوفر بتاريخ 2021/05/07 عبر الرابط: <http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80-/1390>

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة.

ب- النطاق الزمني للمشروع:

كما سبق وأشرنا فإن المشروع حدد بأربع سنوات، حيث انطلق فعليا بتاريخ 2017/01/16 خلال ورشة انطلاق مشروع دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية¹، التي تم فيها إعلان الانطلاقة الرسمية للبرنامج، وامتد البرنامج إلى نهاية سنة 2020 وهو تاريخ انتهاء تنفيذه. وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن فترة الأربع سنوات فترة معقولة ومنطقية فهي متوسطة المدى من ناحية، وتتزامن مع نهاية عهدة المجالس المحلية المنتخبة التي بدأت أواخر 2017. مما أتيح للمنتخبين المحليين في البلديات النموذجية الاستفادة القصوى من البرنامج خلال فترة انتخابهم، حيث عايشوا كل خطوات تنفيذه.

ج- النطاق الموضوعي للبرنامج:

من أجل دمج الفاعلين المحليين في إدارة التنمية المحلية على المستوى البلدي من جهة، ولغاية الدعم الاقتصادي للجماعات المحلية من جهة أخرى، تضمن برنامج (كابدال) أربعة محاور أساسية تتمثل فيما يلي²:

- الديمقراطية التشاركية.
- تحسين وعصرنة المرفق العام.
- التنمية الاقتصادية المحلية.
- تسيير المخاطر البيئية الكبرى

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للديمقراطية التشاركية في الجزائر

يندرج إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في العمليات التنموية على المستوى المحلي للبلديات في سياق عمليات الإصلاح السياسي والتطوير القانوني لأخذ آليات إجرائية وفنية تشاركية وإيجاد مداخل عملية حقيقية لترقية الديمقراطية التشاركية ضمن تخطيط برامج التنمية المحلية، وصياغة محكمة للسياسات العامة المحلية في سياق اعتماد نمط تفاعلي في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمفاضلة بعقلانية بين

¹ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بطاقة تعريفية بمشروع (كابدال)، مرجع سابق

² - المرجع نفسه

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

البدايل والخيارات في سبيل اتخاذ أجمع القرارات المحلية لتحريك عجلة التنمية المحلية في البلديات¹.

كما يندرج موضوع ترقية الديمقراطية التشاركية ضمن مسلسل الإصلاحات الدستورية التي شهدتها الجزائر، من حيث تضمينها في الدستور المعدل والمتمم سنة 2016، ليلتحق ميثاق ترقية الديمقراطية التشاركية الذي بادرت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ سنتين، وهو ما كلل بجملة من الإصلاحات التي جاءت وفق إصلاح قوانين البلدية والولاية، وتطويرها إلى الشكل الذي يعبر عن وحدة في قانون الجماعات الإقليمية ضمن مسار إعداد مشروع قانون سيسفر عن مخرجاته والمصادقة عليه المستقبل القريب.²

ولتجاوز محمل هذه الصعوبات و العوائق و التوجه نحو تحسيد ديمقراطية تشاركية محلية حقيقية لا بد من تبني آليات قوية تهدف إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية و تتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي³:

- ينبغي على المجالس المنتخبة في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الإنصات و التفاعل و اقتسام المسؤولية و المعرفة مع المواطن و الانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص .

- تبني الإجراءات الفعالة التي تنطوي عليها فكرة التشاركية كالتفويض و المساهمة و التفاعلية والمواطنة المباشرة و التمويل و المبادرة و المشاورة و المحاسبة و المراقبة و التقييم و المتابعة و التي تؤدي إلى التخلص من خيارات البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي و وضع حد للتعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية ، تحقيقا للحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة و العدالة الاجتماعية .

- تطوير الأطر التشريعية من خلال إدخال تعديلات على القوانين التي تنظم البلديات و الولايات التي من شأنها أن تتضمن آليات إشراك المواطن ، مع الامتناع عن العبارات المبهمة و الفضفاضة ، و أن تنص بصورة واضحة على آليات تشاركية في صنع السياسات العامة ، لضمان مشاركة المواطنين الفعالة

- دعم ثقافة سياسية قائمة على مشاركة المواطن ، و الاستفادة من انتشار الجمعيات و منظمات المجتمع المدني ، حيث أن العمل على دعم و تعزيز الشراكة بين المجالس المحلية و المجتمع المدني على

¹ - رضوان مجادي، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019، ص 820.

² - المرجع نفسه، ص 821.

³ - رحمانى جهاد، المرجع السابق، ص 233-234

الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر

أرض الواقع عن طريق الاستفادة من الخبرات لأن تنظيمات المجتمع المدني تكتسب ثقة المواطنين، بالإضافة إلى هذا يجب الاهتمام بالمكون الثقافي عبر التنشئة السياسية بأن يتم التركيز على أهمية وفعالية هذا النظام ، فلطالما ظل المواطنون لا يؤمنون بفاعلية المجالس المحلية المنتخبة فإنه لا يمكن أن تتطور مشاركة المواطنين لهذه المجالس ، وذلك يكون من خلال ديمقراطية النظام المحلي .

- يجب العمل على اتخاذ إجراءات تحفيزية للعمل على تفعيل المشاركة .
- ضرورة استخدام التواصل الالكتروني مع المواطنين .
- لابد من وضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس المحلية ، يشارك فيها المواطنون حتى تتمكن هذه المجالس من تطوير نفسها و تلافي أخطائها ، لذا لا بد من مشاركة المواطنين سواء على مستوى التخطيط من خلال التعبير عن احتياجاتهم أو التنفيذ من خلال مشاركتهم أو الرقابة من خلال التقييم ، وهو ما يعزز روح المواطنة ويرسخ قيمها

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث توصلنا إلى أن الديمقراطية التشاركية لازالت تخطو في الجزائر خطواتها الأولى وهو الامر الذي يحول دون التحديد الواضح لخدمة التنمية المحلية، والمشروع الجزائري بدوره تطرق إلى بعض آليات الديمقراطية التشاركية وإعطائها حيزا ضمن قوانين خاصة رغم التحديات القانونية، وبالتالي ضرورة توفر إرادة حقيقية من طرف الدولة لتفعيل الديمقراطية التشاركية وإرادة قوية من طرف الفواعل للانخراط في هذه المقاربة، كما سارعت الجزائر إلى استحداث تغييرات هامة مست كافة الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية فيما يخص التنمية، إلا أنها اصطدمت ببعض العراقيل والتحديات حالت دون الوصول إلى كافة الأهداف المنشودة.

من جهة أخرى، تعد الجماعات المحلية والاقليمية في الجزائر الأرضية الصلبة التي تبنى عليها الديمقراطية التشاركية، وهي الإدارة الأقرب التي تحظى باهتماماته المختلفة، كما انها تعد أفضل الاماكن التي يمارس المواطن المحلي حقوقه السياسية فيه عن طريق المشاركة في اتخاذ القرار وتدير الشأن العام المحلي.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد استنتجنا من خلال الاحاطة بالجانب النظري للدراسة أن الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الحديثة التي تسعى إلى سد ثغرات الديمقراطيات السابقة التي تتمثل اساسا في أحقية ممارسة الشعب لسلطته، كما أن التنمية المحلية هي تلك التعامل الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية، كما أننا توصلنا إلى كونهما يشتركان في عنصر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وبأن العلاقة بينهما هي علاقة ترابطية تكاملية لأنه لا يمكننا التحدث عن الديمقراطية التشاركية دون الاهتمام بالتنمية المحلية، إضافة إلى أن نجاح الديمقراطية يتجلى في الانجازات التي تتحقق على مستوى التنمية المحلية، وهذا مؤشر على تفعيل المشاركة في أوساط المجتمع المدني وربط مختلف مكوناته بشكل إجرائي، وذلك من خلال موضوع التنمية الذي المجال الأكبر لتحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية.

من خلال ما تم التطرق إليه خلصت هذه الدراسة إلى أن المجتمع المدني يعبر من آليات الديمقراطية التشاركية الذي من خلاله نقوم بتفعيل التنمية المحلية وذلك من خلال اشراكه بتسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي ضمن عملية تفاعلية تشاركية بينه وبين السلطات المحلية من خلال الدور الذي يلعبه بمختلف مكوناته للمساهمة في تعزيز الديمقراطية التشاركية وأنها بحاجة لوجوده على قدر من فعاليته ونشاطه تعطي ثمارها وتؤدي دورها في قيادة النظام السياسي نحو الفعالية المطلوبة لتحقيق التنمية والرفاه.

يعتبر المواطن محور ارتكاز في بناء ديمقراطية تشاركية، حيث يمثل من اسس منطلقاتها وأهم آلياتها التي من خلاله تقوم الديمقراطية التشاركية بتطبيق برامجها وتجسيدها على أرض الواقع التي بدورها تقوم بتحقيق نتيجة محلية أي أن تطبيق الديمقراطية التشاركية يرتبط بمدى وعي المواطن بمبدأ المواطنة، فكلما كان المواطن على وعي بكل المشاكل التي تحيط به، فإنه سيسعى جاهدا إلى حلها من خلال مساهمته في اتخاذ القرار وهذا سوف يؤدي إلى عملية تفاعلية تشاركية بينه وبين السلطة التي ينتج عنها اشراك المواطن في صنع القرارات والتدابير في الشؤون العامة المحلية وإعطاء مقترحاته وخياراته قصد تجسيد ديمقراطية تشاركية ضمن مشاركة سياسية في إطارها القانوني

كما ترتبط الديمقراطية التشاركية ارتباطا وثيقا بالقطاع الخاص على الرغم من اعتبار الدولة كقوة كبرى في تحقيق التنمية، إلا أنها ليست القوة الوحيدة، فالقطاع الخاص يؤدي دورا لا يستهان به كآلية للديمقراطية التشاركية وعن طريق تتحقق التنمية المحلية باعتباره فاعل أساسي ضمن المؤسسات العمومية للدولة في الشؤون العامة وكذلك المرافق العامة ما يتيح للقطاع الخاص المجال لمشاركة السلطة في مقترحات تنموية اقتصادية من شأنها ان تحقق التنمية المحلية الممتازة.

الختاتمة

لقد سارعت عدة دول لتجسيد المقاربة التشاركية من خلال تكريس المواطنة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لصياغة أهدافها ضمن أسس دولة الحق والقانون، فالديمقراطية التشاركية تنبوء دورا جوهريا في بلورة مخططات التنمية المحلية اعتبارا أن تلك المخططات التنموية تقوم على إشراك تلك الآليات.

اهتمت الجزائر بموضوع الديمقراطية التشاركية وتبنت كل أفكار الديمقراطية في مسار الاصلاح السياسي تتجلى فيه مقاربة سياسية واجتماعية تنموية عن طريق آليات معاصرة لتدابير الشؤون العامة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشراف المجتمعي في اتخاذ القرارات وتقديم المقترحات يؤدي ذلك بصفة آلية إلى تحقيق عملية تنموية.

كرست المشرع الجزائري الديمقراطية التشاركية من خلال سنه لجملة من القوانين بغية اشراك كل من المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص لصنع القرار المحلي وفق إطار قانوني وسياسي عبر محطات مختلفة، وكذلك تبنت الجزائر بعض البرامج التنموية كآلية تفاعلية تمكينية وتكوينية على المستوى المحلي تتجسد من خلال الجماعات المحلية والإقليمية.

ومن خلال ما أوردناه في صفحات هاته الدراسة، تمكنا من استخلاص جملة من النتائج نبينها فيما يلي:

- ✓ تمثل الديمقراطية التشاركية نمط من أنماط الديمقراطيات المختلفة التي تقوم على اشراك المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع السياسات العامة المحلية ويؤدي ذلك إلى تحقيق تنمية محلية
- ✓ يعتبر الانتقال للممارسة الديمقراطية ثقافة قبل ان يكون إجراء لأنها تعتمد على تطوير العلاقة بين كل من الدولة والمواطن مما يساهم ذلك في تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ هناك علاقة جدلية بين مفهومي التنمية والديمقراطية التشاركية ومن أجل الوصول إلى تحقيق مستوى تنموي بشكل جيد محليا لا بد أن تكون هناك منظومة تفاعلية وتشاركية بين مختلف الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية والقائمة على أساس التعاون فيما بينها والذي لا يتم إلا من خلال تجسيد الديمقراطية التشاركية.
- ✓ التنمية المحلية كمفهوم يقوم على أساس عملية تشاركية بين الشعب والسلطة تهدف إلى تحسين أوضاع والرفع من مستواهم المعيشي في مختلف النواحي والعمل على إيجاد حل للمشاكل التي تعترضها.
- ✓ الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر عرف تباين في مدى اهتمام النص القانوني في ذلك حسب الظروف والأحداث التي مرت بها البلاد
- ✓ الديمقراطية التشاركية من خلال اشراكها للمواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع واتخاذ القرار والشؤون العامة ضمن عملية تشاركية قد ينتج عنها تحقيق تنمية محلية جيدة.

الـخاتمة

✓ تعد الجزائر من بين دول المغرب العربي التي سعت إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية عبر العمل على زيادة فرص المشاركة لمختلف الفواعل المجتمعية في تدبير الشأن العام وإتاحة حق المشاركة في اتخاذ القرارات وتقديم مقترحات ضمن عملية تفاعلية ينتج عنها النهوض بالجانب التنموي المحلي وتطويره وصولاً إلى تحقيق تنمية شاملة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت 1977
2. أحمد محيو: "محاضرات في المؤسسات الإدارية" ، تر: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية 1979
3. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005
4. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية، نماذج الممارسة، الاسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000
5. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية " نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999
6. أسامة الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت) : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1978
7. أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، شارع القصر العيني ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، د س ن.
8. إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2011
9. بوحنية قوي، عصام بن الشيخ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية ، دار الحمد للنشر و التوزيع عمان، ط1، 2015
10. بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، منشورات ابن النديم، الجزائر، 2014
11. حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية التواصلية، المركز العربي، ط1، الطبعة الأولى، 2005
12. حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1995
13. زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003
14. سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، مصر، 2005
15. صالح زياتي، مداخلة بعنوان: تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية

قائمة المصادر والمراجع

- المشاركة في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ
16. صلاح الدين فهمي محمود ، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، تجارب عالمية ، القاهرة قسم العلوم الاقتصادية د س ن
17. صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، القاهرة، قسم الاقتصاد، د س ن
18. عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية، ط1 ، القاهرة ، مكتبة المدبولي 2004
19. عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالة الجزائر والمغرب، دار الحامد الأردن، 2015
20. علاء شلي ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة، ط1، 2014
21. ماجد راغب الحلو ، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية (مكتبة المنار الإسلامية ، ط1، الكويت، 1980
22. محمد أحمد اسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2010، ص53.
23. منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
24. مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005
25. ناصر الشيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات : فلسطين، 2010
26. هاشم الطيب، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي مفاهيم، نظريات، سياسات، دط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2021

ثانيا: النصوص القانونية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 8 سبتمبر ، 1963، الجريدة الرسمية، العدد 64 ، لسنة 1963.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 19 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94 ، لسنة 1976.

قائمة المصادر والمراجع

3. دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية، العدد 9، لسنة 1989
 4. دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، لسنة 1996
 5. القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية
 6. القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية
 7. الأمر رقم 24/67 الصادر بتاريخ 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي
 8. الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية
- ثالثا: الرسائل الجامعية:
- أ. رسائل الدكتوراه
 1. أحمد صابر حوحو، الديمقراطية والأحزاب السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2011-2012)
 2. بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التفتيش الأسري أنموذجا (1996-) 2005، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012
 3. جهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014)
 4. الزهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013
 5. سعاد بن قفة، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-) 2005، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012)
 6. سعاد طيبي، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية. أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر: كلية القانون، 2008/2009
 7. عيشوش سوفي، الرشادة الادارية والتنمية المحلية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019
 8. غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010
 9. مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، ولاية وهران دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2018/2019

قائمة المصادر والمراجع

10. هشام عب الكريم، دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013
11. هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2018
- ب. رسائل الماجستير:
 1. حسية غارو ، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر من (1997-2007)، مذكرة ماجستير (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)
 2. سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني السياسة العامة : العراق انموذجا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، 2012
 3. كمال بودانية، أثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014
 4. محمد الناصر مشري، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" . رسالة ماجستير (جامعة فرحات عباس - سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2011)
 5. منال عبد المعطي صالح قدومي، " دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي -حالة دراسية للجان الاحياء السكنية في مدينة نابلس". رسالة ماجستير (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2008)
 6. نور الدين يوسف، " الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2000/2008 ، دراسة حالة ولاية البويرة". رسالة ماجستير (جامعة محمد بوقرة - بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2009/2010)

رابعاً: المقالات

1. أحمد ابراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، 2008
2. أحمد شريف، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية إلكترونية محكمة، العدد 40، شتاء2009

قائمة المصادر والمراجع

3. اسماعيل الشطي، الديمقراطية كاليه لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد 310، 2004
4. الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر سياسة العدد، جوان 2017، ص 254.
5. الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق: ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية"، مجلة الوسيط، الجزائر: وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد: 06، 2008
6. الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، العدد، 06، 2018
7. بختي بوبكر، تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، 2020
8. براهيم نصيرة، ناصر عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، جامعة حمه لخضر الوادي، ديسمبر 2018
9. بلهاري كريمة، "الديمقراطية التشاركية: مقاربة نظرية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 08، العدد 1، 2019.
10. بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية قيم الديمقراطية، مجلة الفكر، العدد 12، مارس 2015
11. حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 01، السنة السابعة والعشرون نوفمبر، 2004
12. خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09، 2011
13. رحمانى جهاد وعزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية بالجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة محمد زيان الجلفة، العدد التاسع، د.ت
14. رحمانى موسى، السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، نوفمبر 2011
15. رضوان مجادي، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019،

قائمة المصادر والمراجع

16. الشامي الأشهب يونس، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية العدد الثاني، 2010
17. صالح زباني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 04، أبريل 2009
18. صالح زباني، "تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسين بن بوعلي، 17 ديسمبر - 2008 الشلف
19. عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة البليدة 2، 2012
20. عبد المطلب بيسار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الوادي، 2018
21. علام إلياس، الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النص والممارسة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 02 (عدد خاص)، 2019
22. لزه بن عيسى، مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية - قراءة في التجربة الجزائرية -، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020
23. ليلي لعجال، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2020
24. محمد سمير عياد، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، مجلة أكاديميا، الجزائر، دار الكنوز، العدد 20، 2014
25. المواد 11-12 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، صادرة بتاريخ 03/07/2011.
26. ميزاري محمد، شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017
27. ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، العدد 3، بدون تاريخ

قائمة المصادر والمراجع

28. ناصر الدين باقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر (دراسة في الأبعاد والمؤثرات)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 1، أكتوبر 2017

29. هشام عبد الكريم، " دور المجتمع المدني في تعزيز تعميق الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة الفكر، العدد 7، 2012

30. يحيى بواوي، أسئلة الديمقراطية التشاركية، مجلة رهانات، العدد 13، 2010

31. يوسف بن يزة و فيصل خميلة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 6، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2019

خامسا: المداخلات والملتقيات:

1. محمد عبد الوهاب، دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة، ورقة حثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، الإمارات العربية، 2007

2. نجيب بن خيرة، " المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة"، مداخلة بقسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، بدون تاريخ

3. قوي بوحنية، " دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، الملتقى الوطني حول، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، (16-17 ديسمبر 2008)

4. فضيل ابراهيم مزاري، اشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات، مداخلة مقدمة بجامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، د.ت

5. تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تونس، د.س

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. www.merpsc.gov.ma
2. <http://www.democratie.de>
3. <http://mdlab2013.files.wordpress.com>
4. <http://www.unecep.org.bb/>
5. <http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80-/1390>
6. www.arabsoforde;ocracy.org
7. <http://al-forsan.googoolz.com/t2563-topic>
8. : www.achr.eu/art220.htm

قائمة المصادر والمراجع

9. http://www.elalami.net/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=37
10. www.hespress.com
11. <http://www.democratie.de>
12. <http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf>
13. <http://www.startimes.com/?t=21878644>
14. <http://www.transparency-lebanon.org/reports/majalltar.pdf>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	خطة الدراسة
	شكر
	إهداء
	ملخص
أ	مقدمة
الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية
9	المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية
12	المطلب الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية
15	المطلب الثالث: طرق إرساء الديمقراطية التشاركية
19	المطلب الرابع أهداف الديمقراطية التشاركية
21	المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية
21	المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية
23	المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للتنمية المحلية
24	المطلب الثالث: خصائص ومعوقات التنمية المحلية
27	المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية
27	المطلب الأول: الخصائص المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية
28	المطلب الثاني: الركائز والأهداف المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية
30	المطلب الثالث: التنمية المحلية في إطار مقارنة الديمقراطية التشاركية
33	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية	
36	تمهيد:
36	المبحث الأول: المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية

37.	المطلب الأول: المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام
40	المطلب الثاني: دعائم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي
42	المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية
46	المبحث الثاني: المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي
46	المطلب الأول: تمحور الديمقراطية التشاركية حول "المواطن"
47	المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي/ الأفقي والتصاعدي لمقومات المواطنة.
52	المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي
52	المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص
54	المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية
56	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : الديمقراطية التشاركية ودورها في التأثير على التنمية المحلية بالجزائر	
59	تمهيد
60	المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر
60	المطلب الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر
63	المطلب الثاني: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر
66	المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر
66	المطلب الأول: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر
68	المطلب الثاني: عوائق التنمية المحلية في الجزائر
72	المبحث الثالث: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر للارتقاء بالتنمية المحلية
72	المطلب الأول: اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي في الجزائر
77	المطلب الثاني: المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية في الجزائر من منظور تشاركي
80	المطلب الثالث: القطاع الخاص وتكريس الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية
83	المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
83	المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية على الجماعات المحلية بالجزائر
85	المطلب الثاني: برنامج كابدال لتجسيد التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية

88	المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للديمقراطية التشاركية في الجزائر
91	خلاصة الفصل
93	الخاتمة
97	قائمة المصادر والمراجع